الأمم المتحدة

A/C.1/70/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٤

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كاريل فان أوستروم . . . . . (هولندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البنود ٨٨ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح وما يتصل به من بنود في مجال الأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أفتح الباب لإلقاء البيانات، أود أن أذكر جميع الوفود بأنه سيجري إغلاق القائمة المتجددة للمتكلمين لهذه المرحلة من عملنا في تمام الساعة ١٨/٠٠ من يوم الجمعة، وفقا لبرنامج عملنا وجدولنا الزمني. وقد سجلت ٨٦ وفدا أسماءها في القائمة قبل الموعد النهائي، بالإضافة إلى ٢٦ متكلما أخذوا الكلمة في الأسبوع الماضي. وحتى يتمكن ٨٦ شخصا من أخذ الكلمة خلال ١٣ ساعة ونصف الساعة المخصصة للمناقشة العامة في هذا الأسبوع، من المهم للغاية أن نتقيد بالحد الزمني المتفق عليه المتمثل في ١٠ دقائق عند التكلم بصفة وطنية، و ١٥ دقيقة عند التكلم بالنيابة عن عدة وفود.

ونذكر الوفود أيضا بأن قائمة المتكلمين قد فُتحت اليوم فيما يخص الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية، والذي سيبدأ يوم الإثنين من الأسبوع المقبل. ومن أجل راحة الوفود، يوجد موظفون من الأمانة العامة في قاعة الاجتماع ولديهم مختلف قوائم المتكلمين الخاصة بالمجموعات السبع المعروضة على اللجنة، وعلى أولئك الذين يرغبون في تسجيل أسمائهم القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

السيد موريخون باثمينيو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): سأحاول الإيجاز. يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الـ ٣٣ الأعضاء في جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. نود أن نهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للسفير كورتيناي راتراي، ممثل جامايكا، على عمله الدؤوب في رئاسة اللجنة خلال الدورة السابقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

1530806 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

إن الجماعة تود التذكير بالقرار التاريخي الذي اتخذه رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الجماعة، في هافانا خلال مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي عقد يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والقاضي بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رسميا منطقة سلام، وإعادة تأكيد التزام الجماعة الذي لا يتزعزع بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وذلك بهدف استبعاد استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في منطقتنا وضد فرادى البلدان إلى الأبد.

وخلال مؤتمر القمة التأسيسي للجماعة الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ في كاراكاس، اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا بيانا خاصا بشأن القضاء التام على الأسلحة النووية، وفقا للموقف القائم منذ فترة طويلة في المنطقة، دعما لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكرروا في الإعلانات الخاصة التي صدرت في جميع مؤتمرات القمة اللاحقة، في سانتياغو في عام ٢٠١٣، وهافانا في عام ٢٠١٤ وبيلين في كوستاريكا في عام ٢٠١٥، نفس الالتزام بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤكد الجماعة اليوم من جديد أهمية إحراز تقدم نحو بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في نزع السلاح النووي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والمحافظة عليه. وفي هذا الصدد، نود أن نعرب عن معارضتنا لتعزيز الأسلحة النووية القائمة أو تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة على نحو يتعارض مع الالتزام بنزع السلاح النووي. ونؤكد مجددا على أهمية القضاء على دور الأسلحة النووية في المذاهب الاستراتيجية والسياسات الأمنية.

إننا ملتزمون بإطلاق عملية دبلوماسية متعددة الأطراف ترمي إلى التفاوض لإبرام صك ملزم قانونا لحظر وإزالة الأسلحة النووية على نحو شفاف ولا رجعة فيه ويمكن التحقق منه، وذلك في إطار زمني متفق عليه بصورة تعددية، كما اقتُرح في المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المعقود في فيينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وإبرام صك كهذا ضروري لتحقيق نزع السلاح النووي، وسيكون ملبيا لالتزامات الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما ورد في المادة السادسة من المعاهدة. وخلال الدورة الحالية، تعتزم الدول الأعضاء في الجماعة، جنبا إلى جنب مع الدول المعنية الأخرى، الشروع في استكشاف سبل عملية وملموسة يمكن من خلالها التفاوض على هذا الصك واعتماده في أقرب وقت ممكن.

إن جماعتنا قلقة للغاية جراء الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. وتدعو الجماعة جميع الدول إلى إثارة هذه المسألة كلما جرت مناقشة مسألة الأسلحة النووية. ولذلك، فإننا نثني على عقد المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية التي عقدت في أوسلو، نايايريت، وفيينا، على مداولاتها وإسهامها في في النقاش العالمي المتعلق بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وكما يشهد بذلك الناجون، وتثبته الأدلة العلمية، تشكل الأسلحة النووية تهديدا خطيرا للأمن والتنمية والحضارة بشكل عام. كما تبين أن أية دولة أو منظمة دولية لا تملك القدرة على التعامل مع تداعيات انفجار نووي وتقديم المساعدة الإنسانية وتوفير الحماية في أعقابه. كما أبرزت المؤتمرات المخاطر المحتملة المستمرة لتفجير الأسلحة النووية، سواء عن غير قصد أو عن قصد. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على إعراب رؤساء الدول والحكومات خلال مؤتمر القمة الأخير للجماعة، الذي عقد يومي ٢٨ و ٢٩ كانون الثاني/يناير في بيلين، عن تأييدهم لتعهد النمسا، المسمى الآن التعهد الإنساني. ونرحب بتصديق ١١٨ دولة عليه.

إن الجماعة تحتفظ بموقفها الراسخ المتمثل في دعم التنفيذ الكامل للركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار النووي، المتمثلة في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة

النووية للأغراض السلمية، دون تمييز أو ازدواجية في المعايير. ونؤكد أهمية تحقيق عالمية المعاهدة، وبالتالي نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية على القيام بذلك. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتثال لالتزاماتها المترتبة عليها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وإلى العمل من أجل القضاء التام على هذه الأسلحة. ونحثها على التنفيذ الكامل والفوري للخطوات العملية الـ ١٣ الرامية إلى نزع السلاح النووي والتي اتُفق عليها في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وكذلك خطة العمل التي جرى اعتمادها خلال المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة لعام ٢٠١٠، وهي سارية وملزمة لجميع الدول الأطراف. ومن شأن عدم تنفيذها تقويض سلامة المعاهدة ومصداقيتها.

ولا بد أن نعرب عن خيبة أمل عميقة إزاء غياب توافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي لهذا العام، الأمر الذي حال في نهاية المطاف دون اعتماد مشروع الوثيقة الختامية. ومع ذلك، فإن أحكام نزع السلاح النووي المنصوص عليها في مشروع الوثيقة الختامية، الموزع خلال الساعات الأخيرة من المؤتمر، لا تستجيب لتوقعات الدول الأعضاء في الجماعة. ومن وجهة نظرنا، فهي تشكل خطوة إلى الوراء مقارنة بالوثائق الختامية لمؤتمرات الاستعراض السابقة. ويجب أن يشكل فشل هذا المؤتمر الاستعراضي قوة دفع إضافية، بالنسبة لأولئك منا الذين يؤمنون حقا بأهمية حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها في أقرب وقت ممكن، لاستئناف جهودنا لتحقيق هذه الغاية. ونكرر أيضا بأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لأجل غير مسمى، الذي اتُفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ١٩٩٥، لا يعني الحق في امتلاك الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى.

وتأسف الجماعة لعدم تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ بشأن عقد مؤتمر دولي معني بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفضلا عن اعتبار أن من شأن ذلك أن يشكل إسهاما كبيرا في تحقيق هدف نزع السلاح النووي، تعتقد الجماعة اعتقادا راسخا أن إنشاء مثل هذه المنطقة سيشكل خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، فإننا نرى أنه من المؤسف للغاية عدم التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة خلال مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، ونود تذكير جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بأن إنشاء مثل هذه المنطقة يمثل عنصرا أساسيا في القرارات التي أدت إلى تمديد المعاهدة لأجل غير مسمى والذي تم الاتفاق عليه في عام ١٩٩٥.

وتكرر الجماعة التأكيد على أهمية التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتحث الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة، التي يشكل تصديقها أمرا ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، على المسارعة بتوقيعها و/أو تصديقها على ذلك الصك.

كما نحث جميع الدول على الامتناع عن تنفيذ تفجيرات تجريبية للأسلحة النووية أو غيرها من التجارب غير المتفجرة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك التجارب دون الحرجة وتلك التي تؤديها أجهزة الحاسوب الفائقة القدرة التي تهدف إلى تعزيز الأسلحة النووية. فهذه الأعمال تتنافى مع أهداف وأغراض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وروحها، مما يقوض أثرها المحتمل كتدبير لنزع السلاح النووي. وترحب جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في هذا الصدد، بالمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل

المنعقد في ٢٩ أيلول/سبتمبر تحت المادة الرابعة عشرة من المعاهدة.

كما ترحب الجماعة بتحديد ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد سلطنا الضوء على جميع المناسبات التي أقيمت في جميع أنحاء العالم احتفالا به، وندعو الأمم المتحدة والأمانة العامة والوكالات، علاوة على الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني، إلى الاستمرار في الاحتفال بهذا اليوم سنوياً. ونرحب، في ذلك الصدد، باحتفال الجمعية العامة به هذا العام.

ونلاحظ، مع التقدير، الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة ٥+١ في فيينا في ١٤ تموز/يوليه بشأن البرنامج النووي الإيراني. وتشدد الجماعة على أن الاتفاق قد أثبت مرة أخرى أن الحوار والمفاوضات هما السبيلان الفعالان الوحيدان لحل الخلافات بين الدول.

وتدرك الجماعة الحاجة الملحة إلى منع ومكافحة واستئصال التصنيع غير المشروع للأسلحة النارية وقطع غيارها ومكوناتها وذخيرتها والاتجار بها. فللاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في جميع جوانبه، أثرعميق على الاستقرار ويعمل على تفاقم العنف وانعدام الأمن ويقوض احترام القانون الدولي. وهو السبب وراء كثير من الوفيات كل عام ويستهلك موارد كبيرة كان يمكن، لولاه، أن تستخدم لأغراض التنمية.

وتأمل الجماعة أن يمكن لمعاهدة تجارة الأسلحة، وهي أول صك ملزم قانونا لمعالجة الاتجار بالأسلحة، أن تساعد على توفير استجابة فعالة للعواقب الوخيمة للاتجار غير المشروع وغير الخاضع للتنظيم بالأسلحة على العديد من الشعوب والدول، ولا سيما من خلال تحويله للأسلحة إلى الجهات من غير الدول وإلى المستخدمين غير المأذون لهم، الذين كثيرا ما يرتبطون بالجريمة المنظمة عبر الوطنية وبالاتجار بالمخدرات. ونأمل أيضا أن يمكنها أن تساعد في منع نشوب النزاعات المسلحة والعنف، فضلا عن انتهاكات القانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وندعو في نفس الوقت، مع دخول المعاهدة حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، إلى تنفيذها بشكل متوازن وشفاف وموضوعي مع احترام الحق السيادي لجميع الدول في ضمان دفاعها عن نفسها، وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. ونشيد بالمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة الاتجار بالأسلحة، الذي عقد في نهاية آب/أغسطس في كانكون، بالمكسيك، ونود تسليط الضوء على قيادة المكسيك للعملية التحضيرية للاجتماع وتنظيمه.

ولا تزال مشكلة الألغام المضادة للأفراد تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، تشير الجماعة إلى إعلان أمريكا الوسطى منطقة خالية من الألغام وتثني عليه. وننوه كذلك إلى المساعدة القيمة التي تقدمها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشدد على أهمية التعاون لإزالة الألغام وتقديم المساعدة إلى الضحايا، ونأمل في استمرار النجاحات التي تحققت في السنوات الأخيرة. ونحيط علما كذلك بإعلان مابوتو + ١٥ الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

وتدعم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الجهود الدولية الرامية إلى الحد من المعاناة التي تسببها الذخائر العنقودية واستخدامها ضد السكان المدنيين في انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي. كما ندرك ونقدر رغبة أي دولة في اتخاذ خطوات فورية متفق عليها بين أطراف متعددة فيما يتعلق بالمشاكل الإنسانية الناجمة عن الذخائر العنقودية. وننوه بتصديق كولومبيا على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية وتثبيت أمريكا الوسطى كمنطقة خالية من الذخائر العنقودية

أثناء الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية، الذي عقد في سان خوسي، بكوستاريكا. كما تحيط الجماعة علما بنتائج المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عقد في دوبروفنيك في أيلول/سبتمبر.

وتؤكد الجماعة اقتناعها الراسخ بأن القضاء التام على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أولوية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونشدد، في ذلك الصدد، على أهمية الالتزام الشامل من جانب جميع الدول باتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وباتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وعلى أهمية امتثال جميع الدول الأطراف بجميع أحكامها وتنفيذ متطلباتها.

وتؤكد الجماعة رفضها المطلق لاستخدام الأسلحة الكيميائية وأي أسلحة دمار شامل أخرى، بغض النظر عن مكان استخدامها أو مستخدمها. ونرحب بانضمام أنغولا وميانمار مؤخرا إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وندعو جميع الدول التي لم توقع بعد على الاتفاقية وتصدق عليها بفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. كما ندعو جميع الدول الأطراف الحائزة للأسلحة الكيميائية إلى ضمان تدمير مخزوناتها منها بشكل كامل خلال المهلة النهائية المتفق عليها.

وللدول الأعضاء في الجماعة مصلحة مشتركة في تعزيز وتوسيع نطاق استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية فقط، لفائدة ومصلحة جميع الدول وكتراث للبشرية جمعاء، بغض النظر عن تطورها الاجتماعي أو الاقتصادي أو العلمي. وتدرك الجماعة، في سياق الأمن الدولي، الفرص الكبيرة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائط التواصل الاجتماعي، كوسيلة للعمل على تحسين التفاهم بين الدول وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وكذلك كأداة تعزز تعميم الوصول إلى المعلومات.

وفي نفس الوقت تدين الجماعة بشدة التجسس والرصد العشوائي العالمي الواسع النطاق من قبل الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول في انتهاك للقانون الدولي، وتدين أي عمل من هذا القبيل يوجه ضد أي دولة عضو. ونشدد على أهمية الحفاظ على استخدام الفضاء الإلكتروني للأغراض السلمية وضمان أن يتوافق أي استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات توافقا تاما مع مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بسيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان للكل. ونؤيد، في ذلك الصدد، تعزيز المعايير والمبادئ الدولية المنطبقة على الدول في مجال المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، بتعزيز الإجراءات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز أمن الفضاء الإلكتروني، ومنع جرائم الفضاء الإلكتروني، مع الأخذ في الاعتبار بأنَّ توفُّر بيئة تكنولوجيا معلومات مفتوحة وآمنة ومستقرة وميسرة وسلمية، ضروري للجميع.

وأخيرا، تسلط الجماعة الضوء على العمل الهام الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وعلى المساعدة التي يقدمها لبلدان المنطقة في تنفيذ تدابير نزع السلاح في مختلف المجالات.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي قبل أن أشكر المترجمين الشفويين، الذين يمكنونا من إيصال خطابنا بأفضل صورة ممكنة على الرغم من قراءتي لبياني قراءة سريعة للغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل إكوادور على تعاونه الكريم بقراءة نسخة مختصرة من بيانه مراعاة للمهلة الزمنية المحددة، وهو أمر مفيد للغاية لمصلحتنا الجماعية.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): لهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى، ونؤكد لكم تعاون مكتب الوفد الهندي ودعمه الكاملين.

ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

كما نشكر الممثل السامي بالنيابة كيم وون – سو على بيانه الهام في بداية الاجتماع العام (انظر A/C.1/70/PV.2)

لقد ظلت الهند ثابتة في دعمها العالمي وغير التمييزي والقابل للتحقق لنزع السلاح النووي. وقد صرحت وزيرة الشؤون الخارجية للهند، السيدة سوشما سواراج، في بيانها أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/70/PV.22)، بأن الهند تدرك مسؤولياتها بوصفها دولة حائزة للأسلحة النووية وبأن دعمها لهذا الهدف غير منقوص.

ويمكن تحقيق الهدف المتمثل في القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال عملية تدريجية تكتتب بالتزام عالمي وإطار متعدد الأطراف متفق عليه يكون عالميا وغير تمييزي. ويمكن لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم مساهمة بالانخراط في حوار جاد يهدف إلى بناء الثقة بالتقليل من بروز الأسلحة النووية في الشؤون الدولية ونظريات الأمن.

ونرى أن زيادة القيود على استخدام الأسلحة النووية ليس خطوة أولى أساسية فحسب، بل هي ضرورية أيضا لتعزيز الثقة الاستراتيجية على الصعيد العالمي في ظل البيئة الدولية المعقدة هذه أيضا.

وترى الهند أن مؤتمر نزع السلاح ما يزال المحفل المناسب للشروع في مفاوضات نزع السلاح النووي، وترى أيضا أن هناك أخطارا كامنة في بعض المقترحات المقدمة مؤخرا، وأنها تهدد إما ببذر الخلافات في برنامج نزع السلاح أو بتقويض آلية نزع السلاح القائمة.

لقد أيدنا القرار ٥٨/٦٩ وورقة العمل (CD/2032) المقدمة من الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٢١ من دول حركة عدم الانحياز في مؤتمر نزع السلاح سعيا إلى بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن اتفاقية شاملة للأسلحة النووية. ودون المساس بالأولوية التي نوليها لنزع السلاح النووي، تؤيد الهند بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح على أساس الولاية المبينة في الوثيقة CD/1299، ونحن نشاطر الكثيرين شعورهم بخيبة الأمل من أن تلك المفاوضات لا تزال تواجه العراقيل. وترحب الهند باعتماد التقرير (A/70/81) – بتوافق الآراء – الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، والمنشأ عملا بالقرار ٥٣/٦٧ الذي شدد على أن المعاهدة والتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح يظلان أولوية تحظى بتأييد دولي، وأن الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها ما تزالان الأساس الأنسب لبدء المفاوضات.

وبوصفها قوة نووية مسؤولة، ما تزال الهند تشدد – في سياق عقيدتها النووية – على سياسة ترمي إلى توفير الحد الأدنى من الردع الموثوق به وأن يتضمن ذلك عدم البدء باستخدام الأسلحة النووية والالتزام بعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وما زلنا ملتزمين بمواصلة الوقف الاختياري الأحادي لتجارب التفجيرات النووية.

وأسهمنا أيضا في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز معايير الأمان والأمن النوويين من خلال مختلف برامج الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونتطلع إلى نجاح مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ الذي تستضيفه الولايات المتحدة. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي إبداء أقصى درجات اليقظة للحيلولة دون

حصول الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيا المتصلتين بها.

ونرحب بالاختتام الناجح للمفاوضات بين حكومات الدول الأوروبية الثلاثة + ٣ وإيران، والتي أسفرت عن اتفاق بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة.

وتقدم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية أمثلة جديرة بالاعتبار على المعاهدات العالمية غير التمييزية الرامية إلى القضاء التام على كلتا الفئتين من أسلحة الدمار الشامل. ويكتسي تدمير الدول الأخرى الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لمخزوناتها المتبقية من تلك الأسلحة في الوقت المناسب أهمية بالغة لصون مصداقية الاتفاقية ونزاهتها. وأسهمت الهند أيضا في الجهود المبذولة تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تدمير مخزونات سوريا المعلنة من الأسلحة الكيميائية. ونتشاطر الاهتمام الواسع النطاق بين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بزيادة فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها من خلال التفاوض على بروتوكول لذلك الغرض. ونؤيد عملية تشاور فعالة تؤدي إلى عقد المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية في العام المقبل لكي يسهم في نجاحها عبر ضمان القيام بالأعمال التحضيرية الكافية فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية.

وبصفتها جهة فاعلة رئيسية في الفضاء، فإن للهند مصالح إنمائية وأمنية حيوية فيه. ونؤيد تعزيز النظام القانوني الدولي لحماية قدرة وصول الجميع إلى الفضاء واستمرارية ذلك، فضلا عن منع تسليح الفضاء الخارجي دون استثناء. ونؤيد النظر الموضوعي – في إطار مؤتمر نزع السلاح – في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي حين أنها ليست بديلا عن الصكوك الملزمة قانونا في هذا المجال، فإن من شأن تدابير الشفافية وبناء الثقة أن تضطلع بدور تكميلي ومفيد في هذا الصدد. وينبغي أن تكون المناقشات بشأن مشروع مدونة دولية لقواعد السلوك المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي شاملة لجميع الأمم التي تنشط في الفضاء الخارجي بهدف ضمان التوصل إلى نتيجة تحظى بالقبول العالمي ويمكن اعتمادها بتوافق الآراء عبر عملية ذات جذور راسخة في الأمم المتحدة.

ولا تزال الهند تنظر إلى معاهدة تجارة الأسلحة من منظور مصالحنا الدفاعية والأمنية، علاوة على مصالح سياستنا الخارجية. وسنراقب عن كثب كيف ستنفَّذ المعاهدة، وخاصة بالنظر إلى وجود بعض الثغرات فيها، والتي أشارت إليها الهند أثناء التفاوض وقد أصبحت أكثر وضوحا منذ ذلك الحين. وتأمل الهند أن تؤيد اللجنة الأولى التدابير الرامية إلى كفالة تحسين أداء معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بوصفه هيئة رئيسية في مجال بحوث نزع السلاح.

وعلى غرار السنوات السابقة، ستقدم الهند ثلاثة مشاريع قرارات ومشروع مقرر واحد. ونتطلع إلى فرصة للتكلم بإسهاب في بعض هذه المسائل أثناء المناقشة المواضيعية. ولم أقرأ البيان بأكمله، بغرض الإيجاز، غير أنه تم تعميم نصه الكامل.

السيد روز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد الولايات المتحدة، أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، وهولندا على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لكم في توجيهكم البارع للعمل الهام الذي تؤديه هذه الهيئة. ونرحب أيضا بانتخاب الأعضاء الآخرين في مكتب اللجنة، ونتطلع إلى العمل معهم.

بداية، أود أن أؤكد للجنة التزام أمتي بالسعي إلى السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. ولتحقيق ذلك الهدف الطويل الأجل ما تزال الولايات المتحدة تتّبع نهجا

عمليا شاملا لطيف كامل من العناصر. فنحن نواصل تهيئة الظروف والفرص المتاحة لإحراز مزيد من التقدم بواسطة التخفيض المستمر لدور وعدد أسلحتنا النووية بطريقة تعزز الاستقرار الاستراتيجي.

وإن الأرقام لغنية عن البيان، فقد خفضت الولايات المتحدة مخزونها الكلي من الرؤوس الحربية النووية النشطة والخاملة بنسبة ٨٥ في المائة مما كانت عليه ذروتها في الحرب الباردة من ٣١٢٥٥ رأسا حربيا نوويا في عام ١٩٦٧ إلى ٤٧١٧ رأسا اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وما زال يتعين القيام بمزيد من العمل، غير أن تلك النتائج أشد وقعا من الكلمات.. وقد أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم. وما تزال تلك العملية إلى جانب توسيع نطاق النظام المنشأ لمنع انتشار الأسلحة النووية يمثّلان الأساس لفهمنا العميق للأثر الإنساني الناجم عن استخدام الأسلحة النووية. ولذلك السبب فإننا ملتزمون باستخدام جميع المسارات المتاحة لتحقيق مزيد من التقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإذ نواصل تنفيذ المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، أعرب الرئيس أوباما بوضوح عن عزمه على السعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات قد تصل إلى نحو ثلث المستويات التي تم الاتفاق عليها بموجب المعاهدة. غير أننا أوضحنا أيضا أن التقدم في هذا الاتجاه يتطلب شريكا راغبا وبيئة استراتيجية يفضيان إلى تخفيضات إضافية.

وخلافا لاتّباع نهج كامل من العناصر، فإنه لن يتسنى النجاح للمقترحات الخاصة بمفاهيم مثل الأسلحة النووية أو اتفاقية متعلقة بحظرها لأنها لا تعترف بضرورة تطوير قدرات التحقق وتهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإحراز التقدم في مجال نزع السلاح. وعوضا عن ذلك، فإن تلك المقترحات تنطوي على خطر تهيئة بيئة أمنية غير مستقرة للغاية. ومن شأن التصورات والحسابات الخاطئة أن تساعد على تصعيد الأزمات التي قد تترتب عنها عواقب غير مقصودة وليست منظورة، بما في ذلك عدم استبعاد احتمال استخدام الأسلحة النووية. ويجب أن نوجه جهودنا نحو أهداف واقعية قابلة للتحقيق ومن شأنها أن تجعل عالمنا مكانا أكثر أمانا.

ومع أننا نشعر بالإحباط أيضا إزاء وتيرة نزع السلاح، فإن من الخطأ أن نسمح لذلك الإحباط بأن يدفعنا صوب الخيار الزائف القائل بأن الأسلحة النووية هي إما مسألة إنسانية أو أمنية،لأنها تمثل كلتاهما في واقع الأمر. ويأخذ سعينا نحو تحقيق نزع السلاح النووي ذلك في الحسبان. وعلى الرغم مما يراه البعض، فإن الردع النووي ونزع السلاح النووي يكملان بعضهما بعضا في واقع الأمر. فالردع النووي يسعى إلى السيطرة على التهديدات، في ذات الوقت الذي نعمل فيه على تخفيض الأسلحة النووية وتعزيز الجهود الرامية إلى منع المزيد من انتشارها. ويسعى كلاهما إلى منع استعمال الأسلحة النووية في نهاية المطاف. ولذلك السبب، أوضح الرئيس أوباما في براغ أننا إذ نعمل نحو تحقيق السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية، وما دامت هذه الأسلحة موجودة، فإن الولايات المتحدة ستحتفظ بترسانة آمنة ومأمونة وفعالة لردع أي خصم كان وضمان الدفاع عن حلفائنا.

وما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تؤدي دورا حاسما في الأمن العالمي، وتوفر أساسا لجهودنا الرامية إلى تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وما زلنا نؤيد تعهُّد المعاهدة الوارد في المادة السادسة:

”الوفاء بالتزام التفاوض بحسن نية على تدابير فعالة لنزع السلاح النووي“.

وفي حين ندرك أنه ما يزال يتعين القيام بالكثير من العمل، فإننا لا نقبل فكرة وجود أي ثغرة قانونية في الوفاء

بتلك التعهدات. وقد كان السبب وراء عدم انضمامنا إلى توافق الآراء في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ المعقود في أيار/مايو، يتعلق بالصياغة فيما يخص إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تؤيد ذلك الهدف النبيل، فإنه لا يمكن فرضه من خارج الإقليم أو في ظل غياب موافقة جميع الدول المعنية. وعلى غرار مناطق مماثلة في أقاليم أخرى، فإنه لا يمكن أن ينجح إلا إذا كان يمثّل القاعدة المقبولة بأن هذه المناطق ينبغي أن تقوم على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية من جانب دول الإقليم. وأؤكد لكم أننا سنواصل عملنا من أجل تحديد الفرص المتاحة للحوار الإقليمي والتشجيع على المضي قدماً بصورة تأخذ في الحسبان المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة.

وقد أكدت تجربة المؤتمر الاستعراضي اعتقادنا الذي تمسكنا به طويلاً بأننا بحاجة إلى المزيد من الحوار والتفاعل الدولي الحقيقي بشأن قضايا نزع السلاح النووي، بما في ذلك بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. وعلى النحو المتوخى في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي، فإن الولايات المتحدة مستعدة لدعم فريق عامل مفتوح العضوية في تحديد ووضع جميع التدابير الفعالة التي تسهم في هدفنا المشترك لبلوغ أهداف نزع السلاح النووي. وهناك، بطبيعة الحال، طائفة واسعة من الآراء بشأن الغرض من هذا الفريق العامل المفتوح العضوية؛ وهذا يجسّد الاختلافات بين الدول بشأن كيفية المضي قدماً في نزع السلاح النووي. ولن نسوي تلك الاختلافات في هذه الدورة للجنة الأولى. ولكن يمكننا أن نحسن نوعية المناقشات من خلال تقديم الدعم لمشروع قرار الفريق العامل المفتوح العضوية الذي يشجع على المشاركة على أوسع نطاق ممكن. ودعونا لا نضيع هذه الفرصة للمشاركة.

وكمساهمة إضافية في هذا الحوار والتعاون، قامت الولايات المتحدة والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي في كانون الأول/ديسمبر الماضي بإطلاق الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وهذا المسعى الجديد المثير يضم ٢٧ دولة – من الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها على حد سواء – ملتزمة باستكشاف الأدوات والتكنولوجيات اللازمة للتحقق بفعالية من اتفاقات نزع السلاح النووي في المستقبل. وفي حين أن هذا الحوار لا يشمل، بطبيعة الحال، مشاركة أي معلومات حساسة ذات صلة بالأسلحة النووية، فإننا مقتنعون بأن هناك دوراً يمكن أن تؤديه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في هذا المجال. ونتطلع إلى الجلسة العامة الثانية لهذه الشراكة، المزمع عقدها في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، ستستضيف الولايات المتحدة والمبادرة المتعلقة بالتهديد النووي حدثاً جانبياً للجنة الأولى لإطلاع الدول والمجتمع المدني بشأن التقدم المحرز في الشراكة والخطوات المقبلة.

وعند كتابة الفصل الأخير من عصر الأسلحة النووية، سيسجل التاريخ أن عملية الدول الخمس دالائمة العضوية كانت من بين أول الجهود الناجحة الرامية إلى تعزيز الشفافية المتعددة الأطراف والحوار وبناء الثقة والتفاهم المتبادل اللازمة لإحراز تقدم نحو إزالة للأسلحة النووية يمكن التحقق منه. وتسعى الدول الخمس إلى تكثيف المشاركة التي لا غنى عنها لوضع الأساس للنهوض بنزع السلاح النووي. ونتطلع إلى مناقشة هذه المسائل وغيرها في الحدث الجانبي لعملية الدول الخمس الذي ستستضيفه فرنسا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

وبالانتقال إلى المسائل المتعلقة بالفضاء الخارجي، ستستخدم الولايات المتحدة دورة اللجنة الأولى لهذا العام

لتعزيز أمن الفضاء واستدامته. وستكون الجلسة المخصصة المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر فرصة مثالية لإشراك الدول الأعضاء بشأن هذا الموضوع الهام. وقد أنشئت هذه الجلسة كنتيجة مباشرة لعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي، ونشجع الدول الأعضاء على حضور الجلسة وهم على استعداد لمناقشة تنفيذهم لتلك التدابير.

وأخيراً، لقد سعيت حتى الآن إلى التركيز على الجانب الإيجابي. ولكن لا يسعني أن أنهي بياني دون الإشارة إلى أن الاتهامات التي وجهها الممثل الروسي إلى بلدي يوم الجمعة الماضي لا أساس لها من الصحة مطلقاً (انظر A/C.1/70/PV.3). إن منظومات القذائف الدفاعية لدى الولايات المتحدة ليست موجهة ضد القوات النووية الاستراتيجية للصين أو روسيا. وعلى مدى سنوات عديدة، وضعت الولايات المتحدة العديد من المقترحات التقدّمية جداً على طاولة النقاش للتعاون مع روسيا بشأن القذائف الدفاعية. ومع ذلك، فقد رفضت روسيا جميع العروض وطلبت بدلاً من ذلك مطالب غير مقبولة على الإطلاق من الولايات المتحدة وحلفائها كشرط مسبق لأي تعاون. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة كانت دائماً، ولا تزال، في امتثال تام لمعاهدة عدم الانتشار والتزامات معاهدة القوات النووية متوسطة المدى. وقد بيّنا عدة مرات علناً وسراً لماذا هو الحال كذلك. قد يتظاهر زملاؤنا الروس بسوء الفهم، ولكن الحقائق لا يمكن أن تكون أكثر وضوحاً.

وفي نظامنا السياسي، أحكام معاهدة تحديد الأسلحة جزء من قانون البلد، والولايات المتحدة دولة تحكمها سيادة القانون. إن اتهامات روسيا محاولة تقليدية للتضليل، لأن روسيا هي التي تنتهك بشكل صارخ أحكام القانون الدولي الرئيسية وتقوّض الأمن الدولي. ولا تزال روسيا تنتهك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وهو خرق لميثاق الأمم المتحدة. وتنتهك روسيا معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، لأنها أجرت تجارب جديدة على القذائف الانسيابية التي تطلق من الأرض، وهي التي تحظرها المعاهدة صراحة. وروسيا هي التي لم ترد على اقتراح الرئيس أوباما للتفاوض بشأن مزيد من التخفيضات في القوات النووية الاستراتيجية والتكتيكية. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بالمضي قدماً نحو إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وتعزيز الأمن الدولي، لكننا بحاجة إلى شريك راغب ومخلص.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بزملاء نزع السلاح الـ ٢٤ الحاضرين في قاعة الاجتماع، إلى يمين الرئيس، لمراقبة سير أعمال اللجنة كجزء من برنامجهم.

السيد السعد (المملكة العربية السعودية): يطيب لي أن أستهلّ كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. وإنني على ثقة بأن ما تتمتعون به من قدرات دبلوماسية وخبرات واسعة سوف يسهم بلا شك في نجاح أعمال اللجنة وتحقيق أهدافها. مؤكداً عزم وفد بلادي على التعاون معكم لإنجاح مهمتكم.

ويؤيّد وفد بلادي ما تضمّنه بيان مجموعة الدول العربية وبيان حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى نزع السلاح تبعث على الأمل والتفاؤل في زيادة الوعي العالمي للتخلّص من جميع أنواع الأسلحة لما تشكله من خطر أساسي على السلم والأمن الدوليين. والتزاماً من المملكة العربية السعودية بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ الشرعية الدولية، بوصفهما ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، فإنها تولي أهمية خاصة لتعزيز دور الأمم المتحدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا السلم والأمن الدوليين، ونزع السلاح. وذلك

إيماناً منها بأن هذه المسائل تمثل وحدة متكاملة لا يمكن بدونها للعالم أن يعيش بسلام واستقرار.

إن تعزيز مناخ السلم والأمن الدوليين يتطلب إرادة سياسية صادقة وعزيمة قوية من جميع الدول، وعلى الأخص الدول الحائزة للأسلحة نووية، حتى يتم التخلّص من الاعتماد على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل كأدوات للأمن القومي. وفي هذا الإطار، ترحب بلادي بتخليد يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

فيما تشهد العديد من المناطق نجاحا في إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية بفضل تعاون دول المنطقة وإدراكها حتمية التعايش السلمي والأمن مع بعضها البعض، نجد أن منطقة الشرق الأوسط تستعصي أمام الجهود الدولية والإقليمية لجعلها منطقة خالية من الأسلحة النووية. وذلك بسبب رفض دولة إسرائيل لأي مسعى في هذا السبيل. إن من المؤسف حقا أن يتوافر إجماع دولي ورغبة إقليمية ملحة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وتقف إسرائيل حائلا أمام تحقيق رغبة شعوب المنطقة في العيش في منطقة خالية من الرعب النووي.

تأسف المملكة العربية السعودية لعدم توصل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي عقد في نيويورك خلال الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٥، إلى اتفاق على الوثيقة الختامية؛ مما عطل الجهود الهادفة إلى جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. وهذا يشكك في مصداقية المعاهدة ويدفع دول المنطقة إلى التسابق على التسلح النووي.

وتأمل المملكة العربية السعودية أن يؤدي الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الدول الكبرى وإيران بشأن ملفها النووي، إلى تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم وطمأنة دول المنطقة والمجتمع الدولي، وأن تلتزم إيران بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية واحترام سيادتها. وتؤكد المملكة على الحق المشروع لدول المنطقة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفق معايير الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإجراءاتها وتحت إشرافها.

تؤكد المملكة على أهمية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية؛ والمملكة من أوائل الدول التي انضمت إلى المعاهدات الدولية المتصلة بحظر أسلحة الدمار الشامل. وترحب المملكة بقرار مجلس الأمن المتعلق بآلية التحقيق المشتركة وتطالب بسرعة البدء في أعمالها بهدف تحديد المتسببين في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

وتولي المملكة العربية السعودية موضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية كبرى. فهي من الدول التي ترى أن برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل منطلقا وأساسا يمكن البناء عليه. فقد سلط الضوء على مشكلات ضارة باستقرار الدول وتمس الأمن والسلم الاجتماعيين على المستويات الوطنية والإقليمية. الأمر الذي حدا بالمملكة إلى اتخاذ سلسلة تدابير إدارية احترازية والسعي إلى تبني سياسات تجاه تعزيز تدابير بناء الثقة من خلال الدفع بآليات التعاون لمجابهة هذه الأزمة المدمرة على جميع المستويات.

لا يفوتني اليوم أن أقدر الجهود التي يقوم بها مجلس الأمن، وخاصة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، لمراقبة ومنع تقديم الدعم بأي وسيلة من الوسائل إلى الجهات من غير الدول في استحداث أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية ونظم إيصالها أو حيازة هذه الأسلحة والنظم بصنعها أو امتلاكها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها. ونؤكد في هذا الشأن، على أهمية تطبيق القرار ذاته للحد من وصول أسلحة

الدمار الشامل إلى أيدي المنظمات الإرهابية والعمل على تشديد الحراسة على موفري الخدمات النووية للتأكد من عدم إمدادهم جهات غير شرعية بالمواد أو التقنية النووية.

تؤكد المملكة على أهمية أن يظل استخدام الفضاء الخارجي محصورا في الأغراض السلمية فقط؛ حيث قامت الاتفاقات القانونية الدولية ذات الصلة بدور إيجابي من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي وتنظيم الأنشطة فيه. وكذلك تؤكد المملكة على أهمية التعاون الدولي في هذا الإطار متعدد الأطراف لتعزيز الأمن المعلوماتي وتأمين المصالح الوطنية على شبكة المعلومات الدولية.

وفي الختام، فإن المملكة العربية السعودية تعتقد يقينا بأن الإرادة الدولية قادرة على التوصل إلى حلول جذرية لكل المشكلات التي تعترض سبيلنا وأن حل كثير من القضايا المطروحة أمام اللجنة يعتمد على وجود الإرادة الدولية.

السيد فينيد (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة. وأؤكد لكم كامل دعم الوفد البولندي وتعاونه في سبيل إنجاز مهمتكم الصعبة رغم أنها مثيرة للاهتمام ومحفزة.

وتؤيد بولندا البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا. وأشير، بناء على ذلك، إلى بعض المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لحكومتي.

فقبل سبعين عاما أنشئت الأمم المتحدة لمنع وقوع مآس مثل الحربين العالميتين في المستقبل. وكما ذكر رئيس جمهورية بولندا، أندراي دودا، في ملاحظاته في الجمعية العامة قبل أسبوعين، فإن

”السلام والقانون هما الكلمتان اللتان تمكنانا من فهم وتقدير أهمية الأمم المتحدة على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية من تاريخ العالم.(A/70/PV.13، صفحة ٢١)“

وإذ تتدهور الحالة الأمنية في عدد من مناطق العالم، نحتاج هنا في اللجنة الأولى – إذا أردنا كفالة عالم أكثر أمنا – إلى إعادة تأكيد احترامنا للقانون الدولي، والتزامنا بتنفيذ التزاماتنا. ويحدونا الأمل في أن تساعد هذه الدورة على بناء الجسور فيما بين الاختلافات السياسية المتزايدة. ونحن نرى عددا من القضايا التي تتطلب منا اهتماما خاصا في الأسابيع المقبلة. وسأركز ملاحظاتي على بضع مسائل.

أولا، ينبغي للجنة الأولى أن تؤكد دعمها المتواصل للالتزام بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح الذي أخذناه على أنفسنا. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة هذا العام بإخفاق مؤتمر الأطراف لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في التوصل إلى اتفاق بشأن سبل المضي قدما بتنفيذ المعاهدة.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في رأينا، حجر زاوية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. فهي تبقينا على المسار الصحيح نحو النزع الكامل للسلاح النووي وتساعد البلدان على الحفاظ على مستوى عال من المشاركة في جهود منع الانتشار النووي، وفي الوقت نفسه، تضمن الوصول إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونحن لا نرى أي سبل مختصرة أو حلول بسيطة أو أي بدائل لهذا المنتدى.

ويتطلب التنفيذ الكامل للمعاهدة جهودنا جميعا في هذه القاعة. وعلى وجه الخصوص، فإن أي نقاش بشأن نزع السلاح النووي ينبغي أن يكون شاملا وواقعيا، ويجب أن يحترم سيادة جميع الدول وشواغلها الأمنية والتزاماتها. ونعتقد أن اتفاق ١٤ تموز/يوليه التاريخي بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة، تمشيا مع مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، سيعزز

المعاهدة. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نتجاهل حقيقة أنه خلال السنة الماضية شهدنا أحداثا تتعارض مع روح ونص الالتزامات الدولية في مجال الأسلحة النووية. وسنظل ندين انتهاك سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، والضم غير الشرعي للقرم. وتشكل هذه الأعمال خرقا واضحا لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي الختامية، فضلا عن التزامات محددة بموجب مذكرة بودابست لعام ١٩٩٤.

لا يزال يساورنا القلق أيضا جراء التحديات المرتبطة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويشكل أي استخدام للأسلحة الكيميائية انتهاكا للقانون الدولي، وجريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية. وتعزز التقارير المتعلقة بالاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في سورية الطابع الاستعجالي لنداءات التطبيق الشامل لالتزامات نزع السلاح المنبثقة عن الاتفاقية. ونتوقع أن تتيح آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة توضيح حقيقة تلك التقارير.

ستقدم بولندا، على غرار الأعوام السابقة، في دورة الجمعية العامة هذه، مشروع قرار بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ويؤكد مشروع القرار على الدور الاستثنائي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في مجال نزع السلاح، ومنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، والتعاون الدولي والحماية من الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن يحظى بدعم اللجنة.

تولت بولندا رئاسة مؤتمر الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، الذي عقد في العام الماضي. وتتيح الاتفاقية محفلا فريدا للجمع بين الخبرات الدبلوماسية والقانونية والعسكرية ومعالجة القضايا المستجدة، ومنها على سبيل المثال، منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وأثبتت المناقشة التطلعية والمركزة على هذه المسألة، التي عقدت خلال شهر نيسان/أبريل من هذا العام، أهمية الاتفاقية وقدرتها على معالجة هذه المواضيع. ونرحب بالتقرير الشامل الصادر عن رئيس اجتماع خبراء المعاهدة. ونأمل أن يستمر العمل بشأن هذه المسألة في العام المقبل. وبصفة بولندا الرئيس المنتهي ولايته لاجتماع الأطراف المتعاقدة السامية، فإنها ستقدم مشروع قرار بشأن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية لكي تنظر اللجنة الأولى فيه. ونأمل أن يجري، كما كان عليه الحال خلال الأعوام السابقة، اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

ولا تزال بولندا ملتزمة بالقيام بدورها في الجهود المبذولة لضمان تحقيق المزيد من التقدم في تنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقامت بولندا خلال هذا العام بتنسيق عمل اللجنة المعنية بتنفيذ المادة ٥ المخصصة للتعامل مع أنشطة إزالة الألغام. وأنتهز هذه الفرصة لتهنئة موزامبيق على استكمالها بنجاح عملية إزالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء إقليمها الوطنية. ونأمل أن يفضي اجتماع هذا العام للدول الأطراف إلى اتخاذ القرارات التي من شأنها زيادة تحسين فعالية الاتفاقية.

إن بولندا تقدر أيما تقدير تطور عملية تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة. ونتوقع أن يجري إحراز تقدم في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة من خلال زيادة عدد التصديقات، وخاصة انضمام الأطراف الفاعلة الهامة، التي لديها أكبر حصة في سوق السلاح الدولية، إليها.

السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): إن وفد بلدي يهنئكم بحرارة سيدي، وباقي أعضاء المكتب على انتخابكم الذي أنتم جديرون به. ولدينا الثقة في قيادتكم القديرة للجنة

الأولى ونود أن نؤكد لكم دعمنا وتعاوننا فيما يخص تأديتكم لمهامكم الجسيمة.

وتؤيد غانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل نيجيريا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

يصادف هذا العام الذكرى السنوية السبعين لإسقاط القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي في الحرب العالمية الثانية. ولا نزال نشعر بتداعيات التفجيرات اليوم، وتظل حيازة الأسلحة النووية ومخزوناتها تشكل تهديدا خطيرا للوجود البشري. وتزداد المخاطر التي تواجه الأجيال القادمة جراء مواصلة تحديث وتحسين الترسانات النووية المتضخمة بالفعل للدول الحائزة للأسلحة النووية، والتي تحتوي على الأسلحة المتفجرة الأكثر تدميرا في تاريخ البشرية. ومما يثير قلقا بالغا أن هذه الأسلحة لا تزال أسلحة الدمار الشامل الوحيدة التي لم يحر حظرها بوضوح بموجب القانون الدولي.

لقد أدرجت مسألة القضاء على الأسلحة النووية على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها، لكن استعصى علينا حظر تلك الأسلحة وقطع التزام جاد بإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بهدف القضاء عليها. ولذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز مبادئ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي لا تزال المعاهدة الوحيدة المتعددة الأطراف التي تتضمن تعهدات ملزمة في مجال نزع السلاح النووي.

وتتشاطر غانا الرأي القائل بأن المعاهدة تظل مهمة لنزع السلاح النووي. وترغمنا مكامن قوة المعاهدة، من حيث عالميتها والالتزام القانوني والضمانات التي توفرها لتطوير وامتلاك وحيازة واستخدام الأسلحة النووية، على مواجهة التحديات الكامنة. ونقر بحقيقة أن المعاهدة، رغم أوجه قصورها الكامنة، تواجه تحديات كبيرة في جعل الدول الحائزة للأسلحة النووية تفي بالتزاماتها القانونية والتعهدات المترتبة عليها بموجب المعاهدة، وبأن بطء وتيرة التقدم في اتجاه تحقيق نزع السلاح النووي وعدم تحقيق الأهداف المؤقتة في إطار النهج التدريجي، هي مسألة مثيرة للقلق. وأصبنا بخيبة أمل أيضا جراء أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام لم يسفر عن اتفاق بشأن وثيقة ختامية. ومع ذلك، يجب علينا ألا نسمح لما يكاد يكون تقاعسا من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية عن حل الخلافات والمضي قدما نحو تفكيك الأسلحة النووية، بتقويض التزامنا. وبدلا من ذلك، يجب أن نعقد العزم على السعي إلى اتباع نُهج جديدة ومبتكرة لتجاوز الخلافات ولبناء الثقة والشفافية للمضي قدما. وتبقى أهمية معاهدة عدم الانتشار النووي في إطار السعي لنزع السلاح النووي كبيرة، وتتطلب تجديد الالتزام بأهدافها.

ومما يشجع غانا حقيقة أن المعاهدة قد ولدت تغييرا في الخطاب المتعلق بنزع السلاح النووي وزادت من التركيز على الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية، مع تشكيكها بجدية في قيمتها الأمنية وفي قيمتها من حيث ما تضفيه من هيبة على الدول الحائزة لها. إننا نؤيد التعهد الإنساني الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في ختام مؤتمر فيينا المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ويجب ألا تسمح المجموعة المكونة من ١١٩ دولة عضوا، بما في ذلك بلدي، التي صادقت على التعهد، بتراجع الزخم الذي تولد بعد المؤتمرات التي عقدت في أوسلو، ونايارِيت وفيينا، بشأن الأثر الإنساني الكارثي لتفجيرات الأسلحة النووية. ونحث على مواصلة الحوار بشأن هذه المسألة والشروع في عملية دبلوماسية يمكن أن تؤدي إلى مفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية، مع المراعاة الواجبة للاعتبارات الإنسانية وكذلك الاعتبارات الأمنية المشروعة لجميع الأطراف وأصحاب المصلحة. وفي هذا الصدد، تتشاطر غانا الرأي القائل بأن معاهدة الحظر الشامل

للتجارب النووية تعطي أملا في وقف انتشار الأسلحة النووية، ويمكنها بالتالي الإسهام بشكل هام في نزع السلاح النووي بالكامل. ونرحب بتصديق أنغولا مؤخرا على المعاهدة، ونجدد دعوتنا لجميع دول المرفق ٢ التي لم تصدق بعد على المعاهدة إلى تسريع عملية التصديق عليها.

ونرحب بخطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها بين إيران وبلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ في فيينا في ١٤ تموز/يوليه. ونحث الدول الأطراف في خطة العمل، على تنفيذها بحسن نية باعتبار ذلك مقياسا حقيقيا لنجاحها. وتعطينا أيضا الخطة الأمل في أنه بوسعنا، من خلال التفاني والتركيز، حل التحديات الأخرى التي تبدو مستعصية، لا سيما فيما يتعلق بعقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الأخرى. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد الشواغل التي جرى الإعراب عنها بالنيابة عن المجموعة الأفريقية ونجدد نداءنا إلى جميع الأطراف المعنية، ولا سيما دول منطقة الشرق الأوسط، إلى العمل بروح من التفاهم والمشاركة البناءة. ونؤكد أن جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية أمر مهم للغاية، ونحث على إحراز تقدم في مجال تحديد المعايير اللازمة لعقد المؤتمر المتفق عليه.

يشكل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية شرطا لا غنى عنه للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. لذلك، ترحب غانا بالتقرير الذي حظي بتوافق الآراء (نظر A/70/81) الذي أعده فريق الخبراء الحكوميين لتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة النووية المتفجرة، ولكن ليس التفاوض بشأنها. ونؤيد الرأي القائل بضرورة أن يكون التقرير والتوصيات بمثابة أساس للمفاوضات المستقبلية بشأن المعاهدة المحتملة، والتي يجب من الناحية المثالية عقدها تحت رعاية مؤتمر نزع السلاح. غير أن المثير للقلق أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يشكل المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، لا يزال مشلولا، حيث أنه لم يستطع منذ فترة وحتى الآن في التوصل إلى توافق آراء بشأن برنامج عمل، وبالتالي الشروع في إجراء مداولات موضوعية.

إن فشل مؤتمر نزع السلاح في المضي قدماً بجدول أعمال نزع السلاح العالمي يقوض الدور الهام الذي يؤديه في مجال الأمن الدولي. ونحث مرة أخرى مؤتمر نزع السلاح على التحلي بروح القيادة والاضطلاع بالمهام المسندة إليه.

وينبغي أن يكون الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية مؤخرا، مثل استخدام عوامل الخردل في هجمات بمدافع الهاون من قبل تنظيم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“، مسألة تثير قلقاً بالغاً لدى المجتمع الدولي. ولذلك، يجب علينا أن نجدد التزامنا بوضع استراتيجيات ثنائية ومتعددة الأطراف لمنع حيازة أسلحة الدمار الشامل من قبل جهات من غير الدول، ولا سيما الجماعات الإرهابية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أمر أساسي. ويسرني أن أبلغ اللجنة بأن حكومة غانا قد وجهت دعوة إلى الخبراء الذين يدعمون عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) لزيارة أكرا، اعتبارا من اليوم، في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، من أجل المساعدة في إعداد خطة عمل وطنية للتنفيذ. ونحن ممتنون للجنة على المساعدة.

وإذ نقترب من المؤتمر الرابع لقمة الأمن النووي، المقرر عقده في العام القادم في واشنطن العاصمة، نحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على التحلي بروح القيادة ومنع الإرهاب النووي. ويحدونا الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة إلى نتائج ملموسة بشأن التقليل لأدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب وتأمين المواد غير المؤمّنة ومكافحة تهريب

المواد النووية وردع المحاولات الرامية إلى الإرهاب النووي وكشفها وعرقلتها.

يشكّل النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتراكمها المفرط وسوء استخدامها في مناطق كثيرة من العالم تهديداً للأمن الدولي. ونظراً لحجم الضرر وعدم الاستقرار الذي تسببت فيه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أفريقيا، فقد وُصفت، وهو وصف في محله، بأنها أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، ولا سيما في أفريقيا. ولذا، فإن غانا ملتزمة ببرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وتنضمّ إلى الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى التنفيذ الكامل والفعال للبرنامج من جانب الدول، فضلاً عن الصك الدولي لعام ٢٠٠٥ لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها.

ونشارك في التنويه ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والنجاح في عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في كانكون بالمكسيك في هذه السنة. وتشكل المعاهدة في الواقع إنجازاً كبيراً وخطوة هامة في النهوض بالأمن وتحسين المساءلة والمسؤولية والشفافية في عمليات نقل الأسلحة الدولية. ونحث جميع الدول الأعضاء على دعم تنفيذ المعاهدة وتقديم المساعدة التقنية والمالية والمادية للبلدان النامية لتمكيننا من الوفاء بالالتزامات الواردة في المعاهدة وتنفيذها.

وفي الختام، أود أن أُذكر بكلمات أول رئيس لغانا، السيد كوامي نكروما، مخاطباً الجمعية العامة في دورتها الـ ١٥ المعقودة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، حيث قال: ”إن التسلح ... لا يهدد مستقبل البشرية وحسب، ولكنه لا يقدم أي حل للمشاكل الرئيسية في عصرنا“ (A/PV.869، الفقرة ٦١). وبعد ٥٥ عاماً، لا تزال هذه المقولة صحيحة وربما تكون أشد وقعاً. وبالنظر إلى المسألة في سياق الموضوع الرئيسي للدورة السبعين للجمعية العامة وأهداف التنمية المستدامة التي اعتُمدت مؤخراً، تشارك غانا في الدعوة إلى إجراء استعراض جوهري للصلات بين نزع السلاح والتنمية والإفراط في الإنفاق العسكري العالمي الحالي، والذي يقدّر بمبلغ ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٤، وذلك لصالح بلايين الأشخاص الذين يعيشون في جوع وفقر ويأس.

واسمحوا لي أن أقتبس فقرة هامة وردت في ميثاق الأطلسي الذي صاغه رئيس الولايات المتحدة فرانكلين ديلانو روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا ونستون تشرشل على متن سفينة البحرية الأمريكية USS Augusta في نيوفاوندلاند في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤١:

> ”سادساً، بعد التدمير النهائي للطغيان النازي، هما يأملان في أن يريا سلاما راسخا، يتيح لجميع الدول وسائل العيش في أمان داخل حدودها، ويوفر ضمانة بأن جميع البشر في جميع البلدان يمكن أن يعيشوا حياتهم متحررين من الخوف والفاقة“.

فلنستلهم هذه الكلمات ونلتزم باتخاذ إجراءات هادفة من أجل مصلحة البشرية.

السيد بصدّيق (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ويمكنكم بداهة التعويل على دعمنا وتعاوننا الكاملين لإنجاح عمل اللجنة.

ويؤيد وفد بلدي البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ونيجيريا باسم المجموعة الأفريقية، وعمان باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/70/PV.2).

تُولي الجزائر أهمية قصوى لنزع السلاح العام الكامل كونه وسيلة لضمان السلم والأمن الدوليين، وتؤكد مجدداً التزامها بالدبلوماسية المتعددة الأطراف في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. ونود أن نعيد التأكيد على مدى أهمية مواصلة جميع الدول الأعضاء إجراء المفاوضات المتعددة الأطراف بحسن نية وعلى النحو المتفق عليه بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د/إ-١٠/٢) لتحقيق نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية صارمة وفعالة. وفي السنوات السابقة، كانت العديد من الجهود والمقترحات والمبادرات التي ساهمت الجزائر فيها مساهمة كاملة مكرسة لتحقيق هذا الهدف. بيد أنه لا بد من القول إن اتخاذ خطوات فعالة وإحراز تقدم ملموس في هذا المجال لا يزالان أمراً بعيد المنال.

وتعيد الجزائر التأكيد، بصفتها دولة طرفاً في المعاهدات الرئيسية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، على أن نزع السلاح النووي لا يزال يتصدر قائمة أولوياتها وتعرب عن شعورها بالقلق البالغ إزاء الخطر الذي يشكله وجود الأسلحة النووية وإمكانية استخدامها أو التهديد باستخدامها. ونرحب بالاحتفال بيوم ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والمكرّس لتعزيز هدف إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وتؤكد الجزائر مجدداً على ثقتها الكاملة والتزامها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي صك دولي فريد وحجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتود أن تؤكد مرة أخرى على الحاجة إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وكفالة الامتثال لكل ركيزة من ركائزها الثلاث. ووفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، فإن المسؤولية الرئيسية عن تحقيق نزع السلاح النووي تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبناء على ذلك، ينبغي أن تحترم الدول الحائزة للأسلحة النووية التزاماتها بموجب المعاهدة وتنفذها بصورة كاملة، فضلاً عن التزاماتها الواردة في الخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ برئاسة الجزائر، وفي خطة العمل التي اعتُمدت بتوافق الآراء في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الـ ١٨ المعقود في عام ٢٠١٠.

ونعرب عن أسفنا العميق إزاء عدم خروج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ بنتائج إيجابية، على الرغم من المشاورات والجهود المكثفة. وما زلنا نعتقد أننا ضيعنا فرصة ثمينة وخلقنا شكاً في مصداقية النظام بأكمله. ونشعر بخيبة أمل كبيرة لأن مسألة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط كانت سبب ذلك الفشل. ويدعو وفد الجزائر إلى التنفيذ الفعال للقرار ٣٢/٦٨، بما في ذلك التعجيل ببدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح من أجل التبكير بإبرام اتفاقية شاملة تتعلق بالأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، يُذكر وفد بلدي بمقرر الجمعية العامة الذي ينص على أن تعقد الجمعية، في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٨، مؤتمراً رفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز بشأن هذه المسألة، ويشدد على ضرورة التحضير المبكر والمناسب لضمان نجاح المؤتمر.

وفي سبيل تعزيز وتنشيط الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي، يود وفد بلدي أيضاً أن يكرر التشديد على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كي يتسنى دخولها حيز النفاذ.

في هذا الصدد، نرحب بتصديق أنغولا في عام ٢٠١٥، مما يرفع عدد الدول الأطراف في المعاهدة إلى ١٦٤ من أصل ١٨٣ دولة وقعت عليها. وتعكس دينامية التصديق الدعم الكامل للغالبية العظمى من المجتمع الدولي للمعاهدة، وتوطد

تحقيق عالميتها، وتعزز نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، على الصعيد العالمي.

ومن المعروف جيدا أن الجزائر، التي كانت موقعا للتجارب النووية في أوائل الستينات، تتفهم وتتشاطر تماما المحن والآثار المترتبة عن هذه التجارب. لقد رحبنا بالمؤتمرات التي عقدت في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. تتيح هذه الاجتماعات الفرصة لتسليط الضوء على الآثار المدمرة التي لا سبيل إلى تداركها للأسلحة النووية، والمعاناة التي لا توصف التي تتسبب فيها للبشر والطبيعة. ويود وفد بلدي أن يؤكد مجددا على ضرورة إبرام صك ملزم قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نعتبر أن إبرام مثل هذا الصك خطوة هامة في اتجاه نزع السلاح النووي.

لقد اختارت أغلبية الدول الأعضاء استخدام الطاقة الذرية للأغراض المدنية حصرا، وفقا للمادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبالنسبة للعديد من البلدان النامية، تمثل الطاقة النووية خيارا استراتيجيا لتنميتها الاقتصادية وسد احتياجاتها في مجال أمن الطاقة. وبناء على ذلك، تؤكد الجزائر من جديد، الحق المشروع في تطوير الطاقة النووية وأبحاثها وإنتاجها واستخدامهافي الأغراض السلمية في إطار نظام عدم الانتشار. وترحب الجزائر بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة البلدان الـ ٥ + ١، مما أدى إلى وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل الشاملة المشتركة في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥.

إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لا يمثل تدبيرا من تدابير الثقة فحسب، بل وخطوة عملية نحو القضاء التام على الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد أن دخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ في عام ٢٠٠٩، التي تم بموجبها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، يمثل إسهاما هاما في تعزيز السلم والأمن الدوليين، ويعكس بقوة التزام الدول الأفريقية. ويدعو بلدي، الذي كان من بين أوائل الدول التي صاغت ووقعت وصادقت على معاهدة بليندابا، بوجه خاص الدول الحائزة لأسلحة نووية، التي لم تقم بذلك بعد، إلى التوقيع والتصديق على المرفقات ذات الصلة من المعاهدة.

من الواضح، أنه يجب اتباع مثال معاهدة بليندابا والمناطق الأخرى الخالية من الأسلحة النووية، خاصة في هذه المنطقة المضطربة من الشرق الأوسط. وتعرب الجزائر عن أسفها العميق لأن هذه المنطقة لا تزال محرومة من هذا المركز سنوات بعد اعتماد مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدهالعام ١٩٩٥، للقرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وتؤكد الجزائر من خلال رفض الوضع الراهن، التزامها القوي بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط وخطة العمل لعام ٢٠١٠. ويعرب وفد بلدي عن خيبة أمله الكبيرة، جراء عدم تحقيق أي تقدم ملموس فيما يخص هذه المسألة، وفيما يخص تعزيز السلام والأمن في هذه المنطقة وخارجها.

إن غياب الإرادة السياسية يمثل بشكل واضح سبب الجمود الذي يعاني منه مؤتمر نزع السلاح، ويشكل بوضوح مصدر إحباط وخيبة أمل. وفي الوقت نفسه، وبينما ترحب الجزائر بالجهود المبذولة خلال دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٥، ولا سيما اعتماد المقرر CD/2022 المتعلق بإعادة إنشاء فريق عامل غير رسمي لمؤتمر نزع السلاح، فإنها تؤكد من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح باعتباره الهيئة الوحيدة المتعددة الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتدعو الجزائر مرة أخرى، مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل، وتشجع جميع الدول الأعضاء على إظهار الإرادة السياسية اللازمة حتى يتسنى للمؤتمر تنفيذ ولايته

التفاوضية. إننا نعتقد أن لدى مؤتمر نزع السلاح القدرة على كسر الجمود إذا كانت لدى جميع الدول الأعضاء في المؤتمر الإرادة السياسية للمضي قدما بمسألة نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وبغية حلحلة الجمود المستمر في بعض أجزاء آلية نزع السلاح، فإننا نرى ضرورة عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، من أجل الاستعراض الدقيق لمسائل نزع السلاح.

إن الجزائر تعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، عنصرين هامين في البنية القانونية الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، وتدعو إلى تنفيذهما المتوازن والفعال وغير التمييزي. وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة التقليدية، انضم بلدي في شهر أيار/مايو ٢٠١٥ إلى الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها الثلاثة. وتؤكد الجزائر بناء على خبرتها الوطنية، من جديد أن برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والصك الدولي لتمكين الدول من الكشف عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها؛ أنهما مهمان أكثر من أي وقت مضى.

وأخيرا، فإننا نعتبر اللجنة الأولى عنصرا أساسيا من عناصر آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح، ولا نزال ملتزمين بالعمل بنشاط وبطريقة بناءة خلال الدورة الحالية. وفي هذا السياق، ستقدم الجزائر مشروع قرارها السنوي بشأن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط خلال اجتماعاتنا، ونسعى إلى أن يحظى بدعم جميع الوفود.

السيد شاسنوسكي (بيلاروس) (تكلم بالروسية): في البداية، نهنئكم سيدي، على انتخابكم لمنصبكم. ونؤكد دعمنا الكامل لكم ولمكتبكم.

لقد كانت المسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين دائما، ضمن أهم الأولويات على جدول الأعمال الدولي. والسبب في ذلك واضح. فاتخاذ قرارات مناسبة طويلة الأجل يقبلها الجميع أمر أساسي لضمان الاستقرار والتنمية والرفاه، وفي نهاية المطاف، بقاء الجنس البشري. غير أنه لا بد اليوم من التوصل إلى الاستنتاج التالي.

إن نظام الأمن الدولي يزداد ضعفا بسرعة. ويعاني العالم من التجزئة والتقسيم، واهتز بقوة جراء النزاعات المسلحة والأعمال الإرهابية. وهناك استخدام واسع النطاق للتخويف والجزاءات والقيود المختلفة والعمل العسكري. وأصبحت الخصائص النموذجية للعلاقات الدولية تتمثل في عدم الثقة والنفور المتبادلين. وفي الوقت نفسه، لا تتم مواجهة التهديدات العالمية بشكل مناسب. وقد حدث هذا من قبل في التاريخ، عندما استخدمت الأسلحة النووية لأول مرة قبل ٧٠ عاما، وسقطت البشرية في الهاوية. وثمة واقع مروع أمامنا، يشير إلى أن احتمال الفناء الكامل وهو احتمال قائم، وعلينا عدم نسيان ذلك.

ولا يمكننا حل هذه المشاكل إلا من خلال إعادة تأسيس التوازن في العلاقات الدولية من خلال التفاهم المتبادل والمسؤولية، والوعي والاعتراف بالطبيعة المتعددة الأطراف للمجتمع الدولي. وسنعمل من خلال إعادة بناء الثقة، على ضمان تحقيق السلام والأمن وتحديد الاستجابات المناسبة للتحديات والتهديدات العالمية. ومن الصحيح أن المأساة تكمن في حقيقة أن الإعلان عن الحاجة إلى السير في هذا الطريق أسهل من تنفيذ ذلك بالفعل. لهذا السبب، فنحن بحاجة للعمل على اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز السلم والأمن الدوليين وتعزيز دور الأمم المتحدة لا استبدال الجهود الحقيقية بكلام أجوف.

وتولي جمهورية بيلاروس، التي صمدت عبر حربين عالميتين، أهمية خاصة لتنفيذ هذه المبادئ. وهذا هو السبب في تخلي بيلاروس قبل ٢٠ عاما، بوعي ودون قيد أو شرط عن أسلحتها النووية، وانضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ودافعت بيلاروس في إطار الأمم المتحدة، باستمرار عن تأييد حظر تطوير وإنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل. ومن الواضح أن العمل الذي قامت به عدة دول لتحديث ترساناتها القائمة هو، في جوهره، استحداث لأنواع جديدة وأكثر خطورة من أسلحة الدمار الشامل.

وقدمت بيلاروس أيضاً مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن الأوروبي وزيادة القدرة على التنبؤ في المنطقة من خلال تقليل عدد الأسلحة التقليدية الموجودة في حوزتها. وتمثل الأسلحة التي دمرتها بيلاروس، وفقاً لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ١٠ في المائة من جميع الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية التي دمرت من قبل جميع الدول الأطراف في المعاهدة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، انضمت بيلاروس إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وأحد أهم الالتزامات بموجب تلك الاتفاقية هو تدمير الترسانات الموجودة. وفي هذا الصدد، تملك بيلاروس سابع أكبر ترسانة من الألغام المضادة للأفراد في العالم، وقد اتخذت خطوات حاسمة بمساعدة من المجتمع الدولي من أجل تدميرها.

ونعتقد أن الأمن الدولي كل لا يتجزأ. ومن المؤسف أن هذا المبدأ لم يُنَفّذ في الواقع. إن المحاولات الرامية إلى تحقيق قدر أكبر من الأمن للنفس على حساب الآخرين لا يعمل إلا على الإضرار بمصالح جميع أعضاء المجتمع الدولي، ولهذا السبب لا تؤيد بيلاروس إلا استخدام الوسائل السياسية والدبلوماسية من أجل تعزيز الاستقرار الاستراتيجي والإقليمي. وإننا دائماً على استعداد للدخول في مشاورات ومناقشة مفتوحة بشأن هذه المسألة. ونرى أن الاتفاقات العالمية المتعددة الأطراف في مجال الأمن الدولي ونزع السلاح وتحديد الأسلحة هي الصكوك الوحيدة التي يمكن أن تكفل نفس مدونة قواعد سلوك لجميع المشاركين. إن التصديق الكامل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والعمل المجدي لمؤتمر نزع السلاح هي الخطوات التي نعتقد أنها يمكن أن تساهم في الممارسة العملية في بناء هيكل الأمن الدولي الذي يعمل لصالح الجميع.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أودّ أن أبدأ بالإعراب لكم، سيدي الرئيس، عن تهانئي الحارة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل. كما أهنئ جميع أعضاء المكتب.

وتؤيد السنغال البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا باسم حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية على الترتيب (انظر A/C.1/70/PV.2).

إن تغيير السلطة في جميع أنحاء العالم، والتوترات الجيوسياسية والاضطرابات الإقليمية الحالية تعقّد عملية نزع السلاح وعدم الانتشار. ومع ذلك، لا ينبغي أن تستخدم هذه التحديات ذريعة للتقاعس عن العمل. وعلى العكس من ذلك، بالنظر إلى الشكوك الكثيرة والضغوط الحالية بشأن النظام النووي، أصبح من الضروري أكثر اتخاذ خطوات كبيرة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، نستنكر فشل أحدث مؤتمر استعراضي لمعاهدة عدم الانتشار من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، أود أن أعرب عن سعادتي للتقدم الذي شهدناه في هذه السنة.

وفي إطار هذا التقدم، فإنني أذكر فيما يتعلق بالأسلحة التقليدية أن المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في كانكون بالمكسيك في آب/أغسطس، قد مكننا من اتخاذ قرار بشأن موقع الأمانة وأن نعتمد جميع

الوثائق المتعلقة بإعماله. وندعو إلى إكساب المعاهدة طابعاً عالمياً، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة، ولا سيما إنشاء نظم فعالة لرصد تلك الأسلحة بغية الحد من بيع الأسلحة التقليدية، ولا سيما منع تحويل الأسلحة نحو الأسواق غير المشروعة، الأمر الذي يؤجج النزاعات ويؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المجتمعات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً.

وبالمثل، فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن في ٢٢ أيار/مايو القرار ٢٢٢٠ (٢٠١٥)، بشأن تعزيز التعاون للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومع ذلك، يجب علينا أن نضمن أن شواغل الدول الأفريقية فيما يتعلق بانتشار الأسلحة والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجهات من غير الدول، فضلاً عن الذخائر، الأمر الذي يمثل تحدياً حقيقياً للقارّة، تعالج على النحو الواجب بموجب ذلك القرار.

وعلى الجبهة النووية، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن البرنامج النووي الإيراني المؤرخ ١٤ تموز/يوليه، بعد ١٢ عاماً من المفاوضات، الذي نعتقد أنه خطوة كبيرة إلى الأمام فيما يتعلق بجهود منع الانتشار. ومع ذلك، فإن ذلك الالتزام ببرنامج طهران النووي لا يسوّي مسألة الشرق الأوسط، إذ يظلّ المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة مدرجاً في جدول الأعمال. وتبين تلك النجاحات أن تعددية الأطراف هي، أكثر من أي وقت مضى، النهج الأنسب للتوصل إلى نتائج ملموسة.

ومع ذلك، يظل نزع السلاح النووي إحدى أكثر المسائل إثارة للقلق فيما يتعلّق بالأمن الجماعي. والهدف النهائي هو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلاّ من خلال حل وحيد، وهو نزع السلاح العام الكامل. وهذا هو السبب في أننا نكرر نداء بلدان حركة عدم الانحياز لتنظيم المفاوضات في أقرب وقت ممكن بشأن إبرام معاهدة عالمية بشأن الأسلحة النووية تهدف إلى حظر حيازتها وتطويرها واستحداثها وإنتاجها والحصول عليها وتجريبها وتكديسها ونقلها واستعمالها أو التهديد باستعمالها، فضلاً عن تدمير تلك الأسلحة. ونهيب بجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم دعمها لاقتراح حركة عدم الانحياز لتحقيق هدف نزع السلاح النووي والعمل من أجل القضاء التام على الرؤوس الحربية النووية.

إن إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وهي دعامة أساسية أخرى في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، قد وصلت إلى طريق مسدود، رغم إحراز بعض التقدم. ومن المستصوب في غضون ذلك كفالة أن لا تقع مخزونات المواد الانشطارية الموزعة على ٣٢ بلداً في الأيدي الآثمة والتأكد من أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ بأسرع وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، يجب أيضاً احترام حق الدول الأطراف غير القابل للتصرف في استحداث الطاقة النووية والبحث فيها وإنتاجها واستخدامها لأغراض سلمية تحت مراقبة لصيقة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن نعزز سلطة الوكالة وقدراتها. ونعيد أيضاً تأكيد السيادة الخالصة لمؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف لنزع السلاح. وينطبق نفس الشيء على هيئة نزع السلاح التي تواصل، في السياق العالمي الذي يوجد فيه العديد من التحديات الأمنية، توجيه انتباه المجتمع الدولي. ويجب أن تبدأ السنة الأولى من دورتها الجديدة من المفاوضات، من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧، بنفس جدول الأعمال كما في الدورات الأربع السابقة، التي لم تعتمد بعدها أي توصيات جديدة.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، فإننا ندعو إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج

وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، فضلاً عن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية بشأن الذخائر العنقودية، التي عقد مؤتمرها الاستعراضي في دوبروفنيك بكرواتيا في أيلول/سبتمبر.

ويرحب بلدي بالمساهمات القيمة للمنظمات غير الحكومية في ميدان نزع السلاح. وفي هذا الصدد، أؤكد من جديد أنه يجب إعطاؤها المكانة التي تستحقها في مداولاتنا.

وفي الختام، أدعو جميع الوفود إلى إبداء المرونة والإرادة السياسية الطيبة طوال هذه الدورة. ومن جانبي، أود أن أؤكد للجنة مرة أخرى استعداد وفد بلدي للمشاركة الكاملة والبناءة في جميع أعمالنا.

السيد بامرونغبونغ (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشارك الوفد التايلندي المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة، ويؤكد لكم دعمنا طوال هذه الدورة.

وتؤيد تايلند البيان الذي أدلى به نائب وزير خارجية إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/70/PV.2).

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة، فإنه يمكننا إلقاء نظرة على الكثير من الإنجازات التي تحققت في مجال السلم والأمن الدوليين. ولكننا نذكر أيضا أن هناك المزيد من العمل الذي يتعين القيام به في العقود القادمة من أجل عالم أكثر أمنا وأمانا، ويوفر ظروفا مواتية للتنمية وتحقيق الرخاء، ليس أقلها في إطار أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها زعماؤنا في الشهر الماضي. ومن الواضح أنه ضروري أن يعمل ويشارك الجميع في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار تحقيقا لتلك الأهداف.

وبالنظر إلى تطلعنا المشترك إلى عالم خال من الأسلحة النووية، فإن النتيجة المخيبة للآمال التي أسفر عنها المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في وقت سابق من هذا العام تمثل انتكاسة واضحة، وخاصة فيما يتعلق باحتمالات إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتكمن الاستجابة الوحيدة لذلك في مضاعفة جهودنا في ذلك المجال. ومع ذلك، تشعر تايلند بالارتياح إلى التطورات الإيجابية الأخيرة: التزايد المطرد في دعم المبادرة الإنسانية المتعلقة بالآثار المترتبة عن الأسلحة النووية، وخطة العمل الشاملة المشتركة التي تم التوصل إليها بنجاح بين مجموعة الدول الأوروبية الثلاث+٣ وإيران في تموز/يوليه.

وفي إطار دعم المبادرة الإنسانية، استضافت تايلند في بانكوك في آذار/مارس، اجتماع المائدة المستديرة الإقليمية بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية وآفاق إبرام معاهدة لحظرها عشية المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار. ونحن سعداء بتزايد عدد الدول التي انضمت إلى التعهد الإنساني، واتساع نطاق تقاسم الخطاب المتعلق بهذا الموضوع بين المزيد من أصحاب المصلحة عبر قطاعات أوسع، وخاصة بشأن كيفية وضع صك دولي ملزم قانونا لحظر الأسلحة النووية ويمكن، بل ينبغي تحقيقه. ونشيد على وجه الخصوص أيضا بالعمل القيّم الذي يضطلع به المجتمع المدني في هذا الصدد، ونتطلع إلى مواصلة المناقشات بطريقة ملموسة بشأن كيفية المضي بذلك قدما. وهذا هو الوقت المناسب الآن، ومن شأن المناقشة الجادة وحدها أن تقودنا نحو تهيئة شراكة مجدية وضرورية للعمل من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ونأمل أن نؤدي دورنا في سد الفجوات القائمة في المنظورات ذات الصلة.

إن تايلند هي الدولة الوديعة للمعاهدة المتعلقة بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وستواصل

تايلند – بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا – جهودها لتشجيع الدول الحائزة للأسلحة النووية على التوقيع والتصديق على بروتوكول المعاهدة الذي من شأنه، فور دخوله حيز النفاذ، أن يعزز المعاهدة بوصفها صكا أمنيا رئيسيا للمنطقة. ونثني على جميع الإنجازات الحالية صوب إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، ونتطلع إلى إحراز تقدم في مناطق أخرى، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

وتشيد تايلند أيضا بدور الآليات الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية في تيسير المناقشات بشأن السلام والأمن، وخاصة المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي قام بدور حاسم في إطلاق حوار حيوي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ونثق – من خلال هذه السبل – بأن في الإمكان تعزيز تطلعات نزع السلاح وعدم الانتشار.

وما يزال تنفيذ الالتزامات الحالية في ميدان عدم الانتشار على الصعيد الوطني يمثّل أولوية. وما فتئت تايلند تطور قدرتها على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وخاصة عبر تعزيز آليات التنسيق بين الوكالات في إطار الخدمات الحكومية التايلندية، وتحسين القوانين واللوائح اللازمة لاستكشاف سبل التوعية.

وما تزال تايلند تولي اهتماما ملحوظا وتشارك في المبادرات المتعلقة بمنع الانتشار والأمن النووي، بما في ذلك المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، ومؤتمر قمة الأمن النووي. وفيما يتعلق بالمبادرة الأخيرة، فقد استضافت تايلند في شباط/فبراير، اجتماعا آخر للخبراء الرفيعي المستوى قبل انعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦. ويحدونا الأمل في أن تساعد تلك الإسهامات في زيادة توطيد الإجراءات الدولية والشراكة المتعلقة بعدم الانتشار والأمن النوويين.

وقد أكدت تايلند مجددا – في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المعقود في فيينا قبل أسابيع فقط – تعاونها مع الوكالة والتزاماتها بنظم ضماناتها. ونثني على الدور الذي تضطلع به الوكالة ونسلّم بمسؤوليتها لاحقا في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة التاريخية. وسنواصل أيضا التزاماتنا بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية باقتراب موعد سن تشريعاتنا الجديدة بشأن الطاقة النووية.

ويكتسي تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها أهمية بالغة لبلوغ عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وتشمل أهم الجهود الجارية التي تبذلها تايلند في هذا المجال إصدار قانون جديد بشأن مسببات الأمراض والسميات الحيوانية، وأنشطة متعلقة ببناء القدرات شاركت في استضافتها في تايلند مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية .

وتتفق تايلند مع الفكرة القائلة بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي أسلحة الدمار الشامل الحقيقية، نظرا لأنها تتسبب في معاناة إنسانية لا توصف بالمقارنة مع أي أسلحة أخرى. ونلاحظ أيضا الصلة بين الاتجار غير المشروع والاتجار بالبشر والاستخدام غير المأذون به للأسلحة التقليدية وما لها من آثار سلبية على التنمية. ونلاحظ أيضا مع الشعور بالقلق، البعد الاجتماعي والجنساني للمسألة، نظرا لأن النساء والأطفال يقع عليهم ضرر غير متناسب بسبب هذه الأسلحة. وتلتزم تايلند بمعاهدة تجارة الأسلحة، التي أصبحنا من بين الموقّعين عليها ونحن الآن في طور التصديق عليها. ونرى أن الاختتام الناجح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في كانكون في آب/أغسطس، وقد شاركنا فيه، سيكون أساسا صلبا للتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة.

ونواصل العمل بنشاط أيضا على تنفيذ التزاماتنا بموجب اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد. واستضفنا في حزيران/يونيه من هذا العام ندوة بانكوك بشأن مساعدة ضحايا الألغام الأرضية، بهدف التصدي للشواغل الإنسانية للاتفاقية وتعزيز المشاركة الكاملة لضحايا الألغام في مجتمعنا على قدم المساواة. ونواصل العمل في أطر أخرى أيضا، بما في ذلك الاتفاقية المتعلقة بالذخائر العنقودية. فنحن نؤيد أهدافها ونتمسك بمبادئها المقارنة وممارساتها التكميلية وفقا للمعايير الدولية، بهدف الانضمام إلى الاتفاقية فور استعدادنا للوفاء بالتزاماتها.

وتشيد تايلند بالعمل المتواصل الذي يؤديه مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل للمركز، وخصوصا خلال هذه الفترة من التحديات الإضافية التالية لنقل مقر المركز مؤقتا إلى بانكوك بعد الزلزال المدمر الذي حدث في نيبال. ونكرر دعوتنا أيضا إلى جعل مؤتمر نزع السلاح أكثر نشاطا وديناميةوشمولا، لا سيما وأن الكثير من العمل الهام لا يزال بانتظار المؤتمر.

وختاما، فلنشدد على أن الجهود المبذولة لتحقيق السلام والأمن تهمُّنا جميعا، وأنه ينبغي لنا – في سياق تلك الجهود – أن نشرك ونستمع إلى آراء أكبر عدد يمكننا الوصول إليه على أوسع نطاق ممكن. وإذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء الأمم المتحدة هذا العام، يحدونا الأمل في أن تسترشد الـ ٧٠ عاما المقبلة بالتزامات أقوى، فضلا عن أفكار وإجراءات جديدة من قبل طائفة واسعة من الشراكات والمنظورات. وسوف تؤدي تايلدن دورها في الإسهام في العناصر الإيجابية في هذه العملية.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى خلال دورتها السبعين.

وأؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل لأعمال اللجنة، ونتطلع إلى دورة مثمرة تحت قيادتكم.

أود أن أشدد على بعض المهام الأساسية التي نعتقد بأنها تدعم جهودنا الحالية والمقبلة في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار.

أولا، علينا تجديد الإرادة السياسية والقيادة من أجل تحقيق رؤيتنا لعالم خال من الأسلحة النووية. ومن المخيب للآمال أن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لهذا العام لم يتمكن من أن يبني على الزخم الإيجابي الذي تولد في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. لقد دارت مناقشة لفترة طويلة بشأن تقديم أولويات ركيزة ما على أخرى، مما أعاق تقدمنا في تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. ونعلم جميعا أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي مترابطان ويعزز أحدهما الآخر، ويجب السعي إلى تحقيقهما في آن واحد معا. والآن وأكثر من أي وقت مضى لا بد من أن تتوفر الإرادة السياسية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها بغية كسر طوق الجمود الحالي والبدء بهذه الحلقة الإيجابية.

أما فيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فنهيب بجميع الدول الثماني التي أصبح تصديقها ضروريا لدخول المعاهدة حيز النفاذ بأن تتحلى بروح القيادة، وأن تكون من أوائل الدول التي تبادر بالقيام بعمل في هذا الشأن. من الجدير بالذكر أن في حزيران/يونيه من هذا العام، استضافت جمهورية كوريا في سول اجتماع فريق الشخصيات البارزة التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي اعتمد إعلان سول، وقد حض الاجتماع جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ على توقيع المعاهدة والتصديق عليها من دون تأخير، وحث الاجتماع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن أي تجارب نووية أخرى. وثمة

حاجة إلى زخم سياسي أقوى لكسر طوق الجمود في مؤتمر نزع السلاح، والبدء بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية من دون إبطاء. إن جمهورية كوريا مستعدة للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى بشأن الاستفادة من الزخم الذي تحقق خلال المفاوضات في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ لإحراز تقدم ملموس في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من التدابير الرامية إلى مواجهة تهديدات الانتشار الجديدة الصادرة عن الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها الإرهابيون. فقد شهد العالم في الآونة الأخيرة اتجاهات خطيرة وغير مسبوقة ومتزايدة في الإرهاب. ومن المعروف جيدا أن الجماعات الإرهابية المتطرفة كانت حريصة على الحصول على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وسيؤدي ذلك إلى عواقب كارثية لا يمكن لنا تصورها، إذا ما وقعت هذه الأسلحة الفتاكة في أيدي الإرهابيين. لقد أصبح الآن من المُلح أكثر من أي وقت مضى منع هذه البجعة السوداء من عصرنا. وفي ذلك الصدد، سيكون من الحيوي التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). لقد حفزت عملية مؤتمر قمة الأمن النووي الجهود الرئيسية الرامية إلى تأمين المواد النووية في جميع أنحاء العالم، وتعزيز الإطار الدولي للأمن النووي. وتتطلع جمهورية كوريا إلى عقد مؤتمر قمة آخر ناجح في واشنطن العاصمة، في العام المقبل.

ثالثا، يجب على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لمعالجة مسألة الأسلحة الحقيقية التي تسبب بالدمار الشامل اليوم، وهي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ودخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في العام الماضي كان معلما هاما في جهودنا الرامية إلى التصدي لهذا التحدي الخطير. فالتنفيذ العالمي للمعاهدة من شأنه أن يساعد على كبح تدفق الأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع، وإلى مرتكبي جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وتتخذ حاليا جمهورية كوريا خطوات من أجل التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. ونرحب بقراري مجلس الأمن (٢٠١٣) ٢١١٧ و ٢٢٢٠ (٢٠١٥) اللذين مهدا السبيل أمام تعزيز دور المجلس في التصدي لهذا التحدي الخطير للأمن العالمي.

رابعا، نحن بحاجة إلى معالجة المسائل الناشئة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك أمن الفضاء الخارجي، وأمن الفضاء الإلكتروني، ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، من بين أمور أخرى. إن التطورات التكنولوجية السريعة تستوجب تعزيز العمل في هذه المجالات. تؤيد جمهورية كوريا الجهود الرامية إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية لأنشطة الفضاء الخارجي وتشارك فيها بفعالية، فضلا عن فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى التهديد المتزايد باستمرار الذي يشكله برامج أسلحة الدمار الشامل في كوريا الشمالية، بما في ذلك برامجها النووية. لقد بينت الصفقة النووية المتعلقة بالحالة الإيرانية، أنه يمكن عن طريق الدبلوماسية والحوار حل أصعب عقدة كانت مستعصية في مسألة عدم الانتشار النووي. لقد حان الوقت للتغلب على التحديات المتبقية أمام النظام العالمي لعدم الانتشار والتي تشكلها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة وموحدة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مفادها بأنه لا يمكنه أن يرى أي مستقبل في برامجها النووية. يجب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تدرك بأنه لا يمكن أن يكون لها مركز دولة حائزة للأسلحة النووية في أي ظرف من الظروف، وأن نزع السلاح النووي

هو وحده الذي سيبين لها الطريق الصحيح صوب تحقيق السلم والأمن والتنمية الاقتصادية. ونحث كوريا الشمالية على الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتخلي عن برامجها النووية، والسير في طريق الحوار والتعاون.

كذلك نعرب عن قلقنا العميق إزاء التهديد المستمر الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إطلاق ساتل في أي وقت تقرره. ونحث كوريا الشمالية على الامتناع عن أي استفزازات أخرى في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي تحظر على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. إن أي استفزاز من هذا القبيل سيقابل برد حازم من المجتمع الدولي، ولن يؤدي إلا إلى تعميق عزلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

كما أكدت رئيسة بلدي في خطابها أمام الجمعية العامة في الشهر الماضي (انظرA/70/PV.13)، فإن كوريا الشمالية إذا ما اتخذت خطوة جريئة للتخلي عن طموحها النووي واختارت طريق الانفتاح والتعاون، ستعمل جمهورية كوريا مع المجتمع الدولي على دعم كوريا الشمالية في تطوير اقتصادها وتحسين حياة شعبها.

أود أن أختتم بياني بتعهد وفد بلدي مرة أخرى بالتزامه التام بالعمل من أجل إنجاح دورة هذه السنة للجنة الأولى وما بعدها.

السيد إمنادزي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أنا أيضا أود أن أبدأ كلمتي بتهنئتكم على انتخابكم. وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. إنني إذ أتطلع إلى قيادتكم الحكيمة، أود أن أؤكد لكم تعاون وفدي الكامل معكم.

طيلة السنوات الأخيرة، دارت مناقشات تشكك في مدى كفاية الترتيبات الأمنية الحالية، ولا سيما الركائز الرئيسية التي ترسي الأساس لهيكل الأمن المعاصر في إطار متطلبات القرن الحادي والعشرين. ونتشاطر هذا الرأي جزئيا. غير أننا إذ نأخذ في الحسبان الطابع العالمي للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها هيكل الأمن، لدينا اقتناع بأن المشكلة الرئيسية تعود في الواقع إلى عدم رغبة بعض الدول في الامتثال للالتزامات المقطوعة وليس إلى جوانب القصور في النظام نفسه. ومن الواضح أن عدم الامتثال في حالات معيّنة يمكن أن يقوض النظام الأمني الحالي ويؤدي إلى آثار سلبية واسعة النطاق. وهذا بالضبط ما نشهده اليوم.

لقد تم تجاهل الضمانات الأمنية المقدمة إلى أوكرانيا بموجب مذكرة بودابست فيما يتعلق بانضمام الأخيرة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وإحدى الدول الضامنة نفسها تحدت علنا سيادة ذلك البلد وسلامته الإقليمية، وهذا تطور خطير للغاية وينذر، من بين أمور أخرى، بتداعيات سلبية بعيدة الأثر على عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.

إن الحالة الأوكرانية ليست غريبة في منطقتنا. فقد صدر أول إنذار من هذا النوع في آب/أغسطس ٢٠٠٨، عندما شن الاتحاد الروسي عدوانا عسكريا واسع النطاق على جورجيا وأسفر عن احتلال عسكري غير قانوني لـ ٢٠ في المائة من أراضي بلدي وتطهير عرقي لمئات الآلاف من الجورجيين. إن الاحتلال الراهن لمناطقنا لا يمثل تهديدا أساسيا للأمن والاستقرار في جورجيا، ولكن عدم وجود آليات مراقبة دولية في تلك المناطق يوفر أرضا خصبة لجميع ضروب الأنشطة غير المشروعة، بما في ذلك انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر اللجنة بأن هناك عدة محاولات موثقة لتهريب مواد نووية عبر المناطق الجورجية التي تحتلها روسيا، وقد تم إبلاغ المجتمع الدولي بذلك حسب الأصول. وفي الواقع، منذ عام ٢٠٠٦، وقعت

٢٢ حالة من محاولات تهريب المواد النووية، تسع منها انطلقت من المناطق المذكورة.

لقد أصبح خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والمواد والتكنولوجيات ذات الصلة من بين أهم التحديات التي تواجه أمننا المشترك.

ومن المعروف أنه لا يزال هناك أكثر من ١٦٠٠٠ رأس نووي، وأن خطر وقوع تلك الأسلحة في أيدي جهات غير مرخص لها أمر يبعث على الجزع حقاً. وفي هذا الصدد، فإن الامتثال الكامل للالتزامات في إطار الترتيبات الدولية ذات الصلة، كمعاهدة عدم الانتشار النووي، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وما إلى ذلك، يجب أن تبرز بوصفها الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي العنصر الأساسي للتقدم صوب نزع السلاح النووي بالكامل. ومن الأهمية بمكان أن تفي جميع الدول بالتزاماتها في إطار معاهدة عدم الانتشار إلى جانب تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠، التي تشتمل على خطوات ملموسة بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وفي هذا السياق، أود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالنتائج التاريخية التي تحققت في المفاوضات بين مجموعة البلدان الأوروبية الثلاثة ٣ + وجمهورية إيران الإسلامية حول تسوية شاملة بشأن البرنامج النووي الإيراني. وهذا يثبت أنه حتى في الحالات البالغة التعقيد، يمكن أن يساعد العمل الجاد والإرادة السياسية على إيجاد حل بناء.

وجورجيا تعرب عن تقديرها لمبادرة الولايات المتحدة لإطلاق حوار عالمي بشأن الأمن النووي في إطار النسق المعتاد لقمة الأمن النووي. وقد أصبح ذلك المنتدى منبراً لمعالجة أصعب القضايا على أعلى مستوى من التعاون الدولي. لدينا عمل مهم يتعين القيام به حتى تفضي النتائج التي خلصت إليها مؤتمرات القمة في واشنطن العاصمة وسول ولاهاي إلى نتائج ملموسة.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يجب أن تدخل حيز النفاذ من دون تأخير، باعتبارها أداة حيوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وجورجيا، من جانبها، تواصل التعاون بنشاط مع الأمانة الفنية المؤقتة لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بغية تعزيز نظام الرصد والتحقق.

وما فتئت التهديدات التي تشكلها الأسلحة والمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية تتصدر جدول الأعمال بشأن الأمن الدولي. ولأهمية تلك المسألة، شرعت حكومات جورجيا والمملكة المغربية وجمهورية الفلبين في إنشاء مجموعة أصدقاء الأمم المتحدة المعنيين بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والإدارة الأمنية السليمة لتلك المخاطر. وقد أعلن عن إنشاء تلك المجموعة رسمياً خلال حدث جانبي رفيع المستوى بعنوان ”خطط العمل الوطنية الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية: الارتقاء إلى مستوى التحديات الماثلة أمام الأمن الدولي ونشأة الذكاء الاصطناعي“، الذي عقد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة.

ومجموعة الأصدقاء، التي ستعمم على جميع الدول الأعضاء في القريب العاجل ورقة مفاهيمية تحدد أهدافها وأنشطتها وتنظيم العمل، تعتزم عقد أول اجتماع لها قبل نهاية السنة. وبالتعاون مع شركائنا المغرب والفلبين، وكذلك الاتحاد الأوروبي – الذي يوفر الأموال اللازمة لمراكز الامتياز التابعة للمبادرة المعنية بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية – والجهات المعنية الأخرى، فإن جورجيا

عازمة على تقديم إسهامات ذات مغزى للتخفيف من تلك المخاطر.

ويؤسفنا أن المنتدى الدولي لنزع السلاح – أي مؤتمر نزع السلاح – ما زال يتقاعس عن الوفاء بولايته. وما من شك في أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يمارس تأثيراً أكبر بكثير وأن يكون له أثر أكبر في مجال اختصاصه، لا سيما في ضوء البيئة الأمنية الدولية الراهنة. وحتى يواكب ذلك الهدف، ينبغي ألا يُدخر جهد من أجل تعزيز تنشيط ذلك المحفل الفريد للمفاوضات، الذي أدى دوراً بالغ الأهمية في صياغة معظم الصكوك الدولية الرئيسية لنزع السلاح وعدم الانتشار حتى الآن.

وجورجيا تؤيد تماماً النُّهج المشتركة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بمشكلة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية. فالانتشار المنفلت والتراكم المفرط للأسلحة والذخائر التقليدية يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وللأسف، تتراكم أعداد كبيرة من الأسلحة في المناطق المحتلة من جورجيا في انتهاك خطير للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والالتزامات الدولية لروسيا، بما فيها تلك التي يمليها اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وعوضاً عن الانسحاب من المناطق المحتلة على النحو المتوخى بموجب الاتفاق، عززت روسيا وجودها العسكري غير الشرعي هناك، وأدخلت مزيداً من الأفراد والأسلحة والمعدات. وندعو روسيا مرة أخرى للوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك في إطار اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨ وسحب جميع قواتها المنشورة بصورة غير قانونية من جورجيا.

وجورجيا تدرك جيداً العواقب الخطيرة للنشر غير المنضبط والتكديس المفرط للأسلحة. لذلك، كانت جورجيا أثناء عملية التفاوض على معاهدة لتجارة الأسلحة مؤيداً نشطاً لاعتماد آلية فعالة وملزمة قانوناً وقوية. ونحن نعتبر اعتماد تلك الوثيقة المميزة إنجازاً دبلوماسياً تاريخيا وتتويجاً ناجحاً للعزم والتصميم وسنوات عديدة من الجهود التي بذلها المجتمع الدولي بغية تعزيز السلم والأمن العالميين.

إن درجة العنف والوحشية التي جلبتها جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) إلى منطقة الشرق الأوسط تسبب بالغ القلق لبلدي. وهناك مناطق معينة في جورجيا مستهدفة أيضاً لتجنيد مقاتلين جدد لمنظمات مختلفة في سوريا والعراق. والتصدي لذلك التحدي، خاصة إذا أخذنا طبيعته عبر الوطنية والعابرة للحدود في الاعتبار، يتطلب اتباع نهج دولي منسق بشكل جيد. وفي عام ٢٠١٥، أصبحت جورجيا عضواً في التحالف العالمي لمكافحة (داعش) وتشارك بفعالية في عدة أفرقة عاملة داخل ذلك التحالف. وتشكل الأفرقة العاملة تلك منابر فريدة تمكننا من تبادل واكتساب أفضل الممارسات الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بمكافحة (داعش).

وعلى الصعيد الوطني، نعمل على وضع سياسة داخلية تهدف إلى مواجهة التهديد المتصاعد للتطرف والإرهاب. وقد شرعت الحكومة بالفعل في اعتماد تعديلات تشريعية معينة بهدف تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). واعتماد تلك التعديلات يرمي إلى مواءمة القانون الجنائي الجورجي بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وفي نفس الوقت، وبغية معالجة الأسباب الجذرية لانتشار التطرف العنيف، تقوم جورجيا حالياً ببلورة سياسات شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للفئات المستضعفة، وتعزيز التعليم وتوظيف الشباب والمشاركة السياسية، وبالتالي، فإن ملاحظاتي لا تقتصر على لغة القانون والقيود ولكن تشمل الفرص والتنمية المستدامة من أجل مستقبل أفضل.

وأود مرة أخرى أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، كامل تعاوننا مع اللجنة.

السيدة تشان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): السيد الرئيس، أود أن أهنئكم وسائر أعضاء المكتب على انتخابكم لإدارة أعمال اللجنة الأولى. وفي الوقت نفسه، نشكر السفير كورتيناي راتراي، الممثل الدائم لجامايكا، وفريق معاونيه على ما أنجزاه من عمل في الدورة الأخيرة للجنة الأولى.

وكوستاريكا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إكوادور في وقت سابق باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

في استعراضنا اليوم للإنجازات الرئيسية والتحديات المتبقية أمام المجتمع الدولي في مجالات نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، نجد النتائج مختلطة. فمن جهة، نجحنا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في إنفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في غضون ١٨ شهراً فحسب، وفي أواخر آب/أغسطس ٢٠١٥، عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في كانكون، المكسيك. وبالرغم من أنه صارت لدينا الآن أول معاهدة دولية تفرض على الدول التزامات ملزمة قانوناً بغية ضمان المساءلة وفعالية ضوابط العمليات الدولية لنقل الأسلحة التقليدية والذخائر وقطع الغيار والمكونات، فإن الوضع على الأرض لا يزال بعيداً عن ما كنا نتوقعه من دخول المعاهدة حيز النفاذ.

فما زلنا نرى الكثير من الأنشطة الخطيرة جداً التي تنتهك أهداف المعاهدة – وهي انتهاكات يعاني منها مباشرة، للأسف، السكان المدنيون في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، الذين كان من المفترض أن تحول معاهدة تجارة الأسلحة دون معاناتهم. وقد وضعت معاهدة تجارة الأسلحة لضمان أن الصادرات من الأسلحة التقليدية لن تؤجج النزاع ولن يجري التحايل على عمليات الحظر التي يفرضها مجلس الأمن، وهو الأمر الذي يسهل الإرهاب أو غيره من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. والمحظورات المنصوص عليها في تلك المعاهدة ليست مجرد اقتراحات، بل هي التزامات. وعليه، فإن عمليات النقل غير المسؤولة إلى مناطق النزاع يجب أن تتوقف، وأن يتم وقفها الآن. وفي هذا الصدد، تدعو كوستاريكا الدول المصدرة للأسلحة التقليدية والدول المستوردة لها إلى التوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة والتصديق عليها من دون إبطاء.

بالنسبة للدول الأطراف في المعاهدة بالفعل، يجب أن نكثف جهودنا من أجل التنفيذ الكامل والفعال لأحكامها. والدول مثل كوستاريكا التي لا تنتج الأسلحة أو تصدرها، تعمل على إنشاء الهياكل والإجراءات والقدرات التي تقتضيها المعاهدة لإتاحة الامتثال الكامل لالتزاماتها، وتسمح في الوقت نفسه بتعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي. وكوستاريكا تتلقى المساعدة حالياً من المكتب الاتحادي الألماني للشؤون الاقتصادية والرقابة على الصادرات، بهدف أن تصبح نموذجاً للتنفيذ في أمريكا الوسطى وكذلك لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

إن كوستاريكا تعرب عن استيائها من ارتفاع أعداد الضحايا المدنيين بفعل الأعمال القتالية الداخلية أو الدولية. وبينما وقع المدنيون ضحايا جراء الأضرار الجانبية في الماضي، فإنهم يشكلون اليوم أهدافا مباشرة للمقاتلين، وفي كثير من الحالات، تصبح بيوتهم ومدارسهم ومستشفياتهم وممتلكاتهم وإنتاجهم أهدافا عسكرية عن عمد.

ويقدم التقرير الحادي عشر للأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2015/453)، الصادر في حزيران/يونيه، صورة تدمي القلوب بشأن الحالة في جميع أنحاء العالم. فمن بين ١٧ صراعا جرى تحليلها في تقرير الأمين العام، هناك صراعان فقط عابران للحدود. ونود أن نضيف إلى ذلك بيانات المنظمة غير الحكومية ”مكافحة العنف المسلح“ والتي تقدر أنه حدثت قرابة ١٥٠ ٠٠٠ حالة وفاة وإصابة نتيجة

استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٤. وكان ٧٨ في المائة من الضحايا مدنيون.

ولهذا السبب، ترفض كوستاريكا وتدين استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، مثل تلك التي شهدناها في أفغانستان والعراق وسورية وباكستان وغزة. وتدعو كوستاريكا الدول إلى وضع معايير والتزامات أعلى لحظر وتقييد استخدامها، ليس من أجل وضع حد للانتهاكات الفظيعة للقانون الإنساني الدولي فحسب، ولكن أيضا لأن التقليل بشدة من الضرر المترتب على المدنيين أمر أساسي للتقليل من العوامل التي تحفز السكان المحليين على حمل السلاح والانضمام إلى قضايا المتطرفين. ويؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام بشأن ضرورة أن تحد أطراف النزاع من استخدامها للمتفجرات ذات التأثير الواسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، ونحن ندرك أن هذا الاستخدام هو مشكلة إنسانية يجب معالجتها.

وتعرب كوستاريكا أيضا عن قلقها جراء استخدام الذخائر العنقودية مؤخرا في مناطق مختلفة من العالم. لقد رأينا هذا الاستخدام في ليبيا وجنوب السودان وسورية وأوكرانيا واليمن. وتدين كوستاريكا استخدام أي طرف من الأطراف للذخائر العنقودية، لأن هذه الإجراءات تشكل انتهاكا لروح ومقصد ونص اتفاقية الذخائر العنقودية، ولن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم المعاناة الإنسانية وحالات الطوارئ الإنسانية. ولذلك، فإننا نؤكد أهمية انضمام جميع الدول إلى الاتفاقية، وتنفيذ خطة عمل دوبروفنيك.

إننا قلقون أيضا جراء استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار لتنفيذ عمليات قتل محددة الأهداف خارج مناطق النزاع المسلح. وتدفع القدرات التي تتيحها الطائرات بدون طيار، الحكومات إلى إعادة تفسير المبادئ الدولية لحقوق الإنسان والمبادئ الإنسانية في مجال الدفاع عن الحق في الحياة وحماية المدنيين من آثار النزاع المسلح. وبالإضافة إلى ذلك، يسهم استخدام الطائرات المسلحة بدون طيار في تجريد النزاعات من الإنسانية، والحد من مستويات استخدام القوة، وبث الرعب في الأماكن التي تستخدم فيها. ويرى بلدي، أنه من الملح اتخاذ إجراءات لفهم أفضل لهذه المسألة، ومعالجة آثارها، وزيادة الشفافية وضمان المساءلة. وينبغي للأمم المتحدة الاضطلاع بدور قيادي عند اعتماد هذه التدابير، ولا سيما من خلال عمل هيئاتها المعنية بنزع السلاح. ووفقا لذلك، أود الإشارة إلى إعداد مكتب شؤون نزع السلاح لدراسة بشأن هذا الموضوع، نشرت اليوم. ويدعو المكتب جميع الوفود إلى الاطلاع عليها.

وتأسف كوستاريكا لعدم اعتماد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، لوثيقة ختامية. ولو تم التوصل إلى توافق آراء، لكان المؤتمر الاستعراضي نقطة تحول حقيقية وفرصة ذهبية لإعطاء دفعة جديدة لنزع السلاح النووي. لكن، وكما ذكرنا في ذلك الوقت، يشكل الوعد الإنساني نتيجة ملموسة للمؤتمر الاستعراضي. وترحب كوستاريكا به، وبالإقرار بأن هناك في الواقع فراغا قانونيا فيما يخص مسألة الأسلحة النووية.

وبالنسبة لكوستاريكا، من الواضح بأنه لا يمكننا الاستمرار في ترك مهمة نزع السلاح النووي حصرا في يد الدول الحائزة للأسلحة النووية، لأنها أظهرت عدم رغبتها في التخلي عنها. وكانت الدول الأكثر اهتماما بالحظر وستظل، تلك الدول التي ليس لديها مثل هذه الأسلحة، ولكن يمكن أن تقع في أي وقت ضحية لآثارها العشوائية.

إننا نعلم أن تحقيق السلام والأمن كمنفعة عامة عالمية، يتم في جزء منه، من خلال تنفيذ أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المادتين ١٠ و ٢٦، التي دعت كوستاريكا إلى

الامتثال لهما منذ عقود. لكن تحقيق السلام والأمن، يتطلب أكثر من مجرد الحد من الأسلحة، فهو يتطلب التصدي لمشكلة تغير المناخ، والحد من عدم المساواة والقضاء على الفقر. وتلك هي المشاكل الحقيقية للدول.

وبعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠)، فنحن نعتقد أن الأدوات الرئيسية لتشجيع وتعزيز الأمنين الوطني والدولي، وتحقيق الهدف ١٦، تتجلى في تقوية الديمقراطية وتوطيدها، وتعزيز واحترام سيادة القانون. وستواصل كوستاريكا الإصرار على ضرورة تجاوز النظريات الأمنية التي لا معنى لها، والقائمة على أساس النماذج العسكرية حصرا، واستبدالها بتلك التي تعتمد أساسا على نماذج التنمية المستدامة والأمن البشري. ونكرر ثقتنا في النظام المتعدد الأطراف، والتزامنا القوي بالقانون الدولي، وتعهدنا بالمضي قدما بتحقيق الأهداف السالفة الذكر.

السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم بحرارة سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على انتخابكم. ومن المتوقع أن تبذل اللجنة الأولى، على خلفية التهديدات الخطيرة للسلم والأمن الدوليين، جهدا كبيرا لتحقيق نتائج ملموسة. وتولي تركيا أهمية كبيرة لعمل اللجنة سيدي، ويمكنك التعويل على تعاوننا الكامل خلال فترة ولايتك.

وبينما يظل الهدف الأساسي والنهائي للجنة، نزع السلاح وعدم الانتشار، يستمر الإنفاق العسكري العام في جميع أنحاء العالم، في ظل تزايد التحديات العالمية التي تواجه الأمن والاستقرار، بما في ذلك تهديد الإرهاب، كما اتضح ذلك بشكل مروع من الهجمات الإرهابية الشنيعة التي وقعت يوم السبت وراح ضحيتها ١٠٠ مواطن تركي. ولا يتيح هذا التناقض الصارخ كذلك لآلية نزع السلاح أداء مهامها بشكل فعال، إن لم يكن بشكل كاف.

إننا نتشاطر المخاوف من الخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية والطبيعة. ويبقى طموحنا يتمثل في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن تركيا تواصل العمل مع الدول الأعضاء الأخرى والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لدعم هذا الهدف النهائي. وقد أعرب العديد من الممثلين هنا استعداد بلدانهم لمواصلة الإسهام في التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ونحن نتفق مع هذه التصريحات القوية، ونعتبرها مشجعة. ومع ذلك، فإننا نعتقد أيضا ضرورة استكمال بياناتنا باتخاذ خطوات ملموسة متوافقة مع الحقائق على أرض الواقع.

ورأت تركيا بقوة منذ البداية، الحاجة إلى التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كآلية محورية في مجال نزع السلاح ونظام عدم الانتشار العالميين. إننا نعتقد بأنه بوسع معاملة متساوية ومتوازنة للركائز الثلاث، التي يدعم بعضها بعضا، والتي تنص عليها المعاهدة، تمهيد الطريق في اتجاه نزع السلاح النووي. ولأن تركيا لا تزال ملتزمة تماما بأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإننا نود أن نؤكد مجددا اعتقادنا الراسخ بأن تنفيذها التدريجي من خلال اتخاذ خطوات عملية يجب أن يستمر اعتباره السبيل الوحيد للمضي قدما. لذلك، فنحن نتابع عن كثب المناقشات بشأن أحكام المادة السادسة من المعاهدة بشأن التدابير الفعالة لنزع السلاح النووي. ومن الواضح أن خيبة الأمل العامة النابعة من حقيقة عدم اعتماد وثيقة ختامية خلال المؤتمر الاستعراضي، قد زادت من حدة هذا الجدل.

وعلى الرغم من أن تركيا مستعدة لمناقشة أي خطوة من الخطوات العملية ستكون أكثر فعالية، فإننا نود أن نحث جميع أصحاب المصلحة على عدم اتخاذ أي إجراء، من شأنه تقويض سلامة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أو إيجاد بديل لتنفيذها وإضفاء الطابع العالمي عليها بشكل كامل. ومن

أجل استمرار أهمية نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، من نافلة القول إن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونحن نشجعها على النظر في اتخاذ تدابير فعالة لضمان إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي. ومن المؤسف استمرار وجود بعض الدول الأعضاء خارج نظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وندعوها إلى الانضمام إلى النظام، مثلما نؤيد تحقيق عالميته وتنفيذه على نحو فعال بحسن نية واتساق.

وننوه بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوصفه الأداة الأساسية في الجهود العالمية لعدم الانتشار. ونرى أن الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي معايير لا غنى عنها للتحقق. إن تعزيز نظام الضمانات والنهوض بدور الوكالة وبتمويلها أمران ضروريان أيضاً لاستدامة النظام. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن الدول التي تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها بموجب الضمانات ينبغي أن يكون بوسعها الحصول دون عراقيل على التكنولوجيا النووية المدنية، على النحو المنصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار. ويجب علينا أيضاً أن نضمن اتخاذ جميع الخطوات اللازمة للحيلولة دون تحويل البرامج النووية من الاستخدامات السلمية إلى الاستخدامات العسكرية.

ونود أن نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران ومجموعة الخمسة زائداً واحداً بشأن المسائل النووية، كما نؤكد رغبتنا القوية في أن تنفذ خطة العمل الشاملة المشتركة بحسن نية لطمأنة دول الجوار حيال الشواغل المتعلقة بالانتشار.

وبما أننا ما برحنا نؤيد الحل السلمي لهذه المسألة عن طريق الحوار والدبلوماسية وبوصفنا بلداً عرض بذل مساعيه الحميدة لتيسير الاتفاق في الماضي، فإن تركيا ترحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥). ومن ناحية أخرى، تشعر تركيا بالقلق من أن القرار ٧٤/٥٣ المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن سائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لم يُنفذ بعد. ومن المخيب للآمال أنه خلال مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر من هذا القبيل. ولكن ينبغي ألا يُنظر إلى ذلك على أنه فشل. فمن شأن هذه الخطوة إذا تحققت أن تشكل تدبيراً هاماً لبناء الثقة. وعلى أية حال، ستواصل تركيا دعم الجهود البناءة في هذا الاتجاه.

تؤمن تركيا إيماناً قوياً بأن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية يشكل تدبيراً لا غنى عنه لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على السواء. وفي ذلك الصدد، نشدد على الأهمية المحورية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تحقيق هذه الأهداف. وقد انتظر المجتمع الدولي بما فيه الكفاية لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وندعو جميع الدول، مرة أخرى، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ إلى التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وتركيا هي جزء من مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح. وثبت أن تلك المبادرة هي مبادرة حقيقية للدول المتوسطة والتي تعزز تنفيذ نتائج توافق الآراء للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

يحمل مؤتمر نزع السلاح مسؤولية خاصة في جدول أعمال نزع السلاح المعاصر. وينبغي لنا أن نسعى إلى الحفاظ على أهمية المؤتمر من خلال أداء مهمته الأساسية. وينبغي حفز المؤتمر وتنشيطه لكي يستعيد الدور التفاوضي الفريد الموكل إليه. وتعتقد تركيا أن مؤتمر نزع السلاح يملك ما يلزم من ولاية وعضوية ونظام داخلي بغية أداء واجباته بفعالية.

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والتكسينية عنصران هامان من عناصر النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتركيا لا تمتلك أي أسلحة من هذا القبيل، وتكرر دعوتها إلى توسيع نطاق الانضمام إلى هاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما بفعالية. وإذ

تضع تركيا في اعتبارها أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي المعاهدة الشاملة المتعددة الأطراف الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، فإنها ستواصل تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما فيما يتعلق بتفكيك مخزون النظام السوري من الأسلحة الكيميائية. وندين بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في سورية، مثل غاز الكلور، الأمر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني ويشكل خطراً على السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من أن التقرير الثامن للجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/27/60) والتقرير الثالث لبعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق يشيران بوضوح إلى أن النظام السوري استخدم غاز الكلور كسلاح كيميائي بصورة منهجية ومتكررة في فترة ١٠ أيام في نيسان/أبريل ٢٠١٤، فإنه يقلقنا أن نرى المجتمع الدولي غير قادر على أن يتخذ الخطوات اللازمة في مواجهة هذه الهجمات، التي استهدفت المدنيين مباشرة. وبالتالي، فقد شهدنا، للأسف، شن النظام السوري لهجمات جديدة بالأسلحة الكيميائية في شكل غاز الكلور و/أو الفوسجين في مدينة إدلب والمناطق المحيطة بها خلال شهري آذار/مارس ونيسان/أبريل. وفي هذا السياق، يحدونا الأمل في أن تكون آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بمثابة آلية لمساءلة مرتكبي هذه الاعتداءات عن انتهاكاتهم الجسيمة لحقوق الإنسان.

إننا نناقش التهديدات التي تشكلها الأسلحة النووية والكيميائية على نطاق واسع. ومع ذلك، فإن الأسلحة التقليدية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا تقل عنها خطورة. ويشكل نقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة وتكديسها المزعزع للاستقرار والانتشار الجامح لها وسوء استخدامها تهديداً كبيراً للسلام والأمن وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان. ومن هذا المنطلق، ترحب تركيا ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في عام ٢٠١٤. ومنذ ذلك التاريخ، قدمنا الدعم وشاركنا بنشاط في العملية ووقعنا المعاهدة بعد ذلك. ونود أن نؤكد مجدداً هنا عزم حكومة تركيا على التصديق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن.

وأخيراً وليس آخراً، لا نزال ملتزمين بالتنفيذ الفعال لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وزيادة تعزيزه.

وتستحق كل مجموعة من المجموعات السبع التي سنتناولها في اللجنة الأولى اهتماماً خاصاً. وكل تحدٍ من التحديات التي تنطوي عليه هذه المجموعات هو تحدينا المشترك كما أننا نتحمل مسؤولية مشتركة عن مواجهتها. وينبغي أن نتمسك بتلك المسؤولية. ويحدونا الأمل في أن تسهم هذه المداولات في إزالة العقبات على الطريق نحو عالم أكثر أماناً وأمناً. وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على دعم وفد بلدي الكامل وتعاونه في الوصول بهذه الدورة إلى خاتمة ناجحة.

السيد مورو فياسيان (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أودّ أيضاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وأهنئ هولندا على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى، كما أهنئ أعضاء المكتب الآخرين. وأؤكد لكم أنكم ستحظون بالدعم الكامل من الوفد الإسباني. وتؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/70/PV.2). وفي السياق نفسه، نود أن نؤكد مجدداً التزامنا الكامل بتعددية الأطراف وبالأمم المتحدة، فضلاً عن المعاهدات والمبادرات الجماعية التي تعزز نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وكما ذكرت الوفود الأخرى، فالتطورات التي حدثت خلال العام المنقضي في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح كانت إيجابية وسلبية على حد سواء، وينبغي أن تلهمنا مواصلة العمل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في فيينا في ١٤ تموز/يوليه بين حكومات مجموعة الدول الأوروبية الثلاث والدول الثلاث وإيران الذي يبرهن على قوة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ويعزز النظام الدولي لعدم الانتشار. وتهنئ إسبانيا الأطراف التي جعلت التوصل إلى خطة العمل الشاملة المشتركة أمرا ممكنا، ولن تدخر وسعا بصفتها عضواً غير دائم في مجلس الأمن للمساعدة في تنفيذها بفعالية، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ونود أيضاً أن نبرز الدور الذي ستقوم به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من هذا الاتفاق. ونؤكد مجدداً دعمنا للوكالة وجهودها في مجالي السلامة المادية والتكنولوجية والتعاون التقني من أجل تعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ومرة أخرى، تؤكد إسبانيا على أهمية معاهدة عدم الانتشار بوصفها حجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار والأساس لدفع عملية نزع السلاح النووي وتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهي العناصر التي تشكل الأركان الثلاثة للمعاهدة. وهذا هو السبب في أننا نأسف بالغ الأسف لأن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في أيار/مايو لم يتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. وعلى أي حال، لا ينبغي أن يكون ذلك سبباً في الإحباط إذ لا بد لنا من مواصلة العمل للبناء على الاتفاقات التي أُبرمت بالفعل والمقترحات التي حظيت بدعم واسع النطاق في المؤتمر الأخير.

كما أننا نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن عقد مؤتمر حول إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في الشرق الأوسط.

ونؤكد من جديد تأييدنا للقرار ٧١/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ والاتفاقات المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠، ونحث جميع الأطراف على التحلي بالإرادة السياسية الحقيقية للدخول في حوار والسعي إلى تحقيق توافق في الآراء من شأنه أن يمكن من عقد المؤتمر في أقرب وقت ممكن، وأن يحضره ممثلون من جميع بلدان المنطقة. مرة أخرى، ندعو إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ونحض البلدان التي لم تصبح أطرافا بعد في المعاهدة على التوقيع عليها.

يجب علينا أن نشدد مرة أخرى على ضرورة الامتثال للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بنزع السلاح النووي التي تركز على مسؤولية الدول الحائزة لأكبر الترسانات. إن بلدي شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى، شارك في المؤتمرات التي عقدت لمناقشة الآثار الإنسانية المأساوية الناجمة عن استخدام الأسلحة النووية المشار إليها في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ذلك النقاش يبرز الحاجة الماسة إلى تحفيز عملية نزع السلاح النووي. بيد أنه ينطوي أيضا على المسائل الأمنية التي نعتقد أنه تنبغي معالجتها بصورة واقعية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وبمشاركة الدول النووية.

نؤيد بقوة مؤتمر نزع السلاح في جنيف بوصفه الهيئة الوحيدة المنشأة للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف. وبالمثل، نأسف لأن المؤتمر ما برح في حالة شلل لسنوات عديدة جدا ولانعدام الحافز في مفاوضات نزع السلاح، بما في ذلك تلك المتصلة بالمعاهدة المقبلة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة

المتفجرة النووية الأخرى. إن اتخاذ خطوة كبيرة في عملية نزع السلاح ستكون بمثابة البدء فورا بنفاذ معاهدة حظر التجارب النووية التي اعتمدت منذ ٢٠ عاما تقريبا. ونحض تلك البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، وبخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢، على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة بالغة الأهمية للحيلولة دون حصول الجهات من غير الدول أو الجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ما فتئت إسبانيا منذ رئاستها للجنة المنشأة وفقا للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تعمل على تعزيز التنفيذ الفعال للقرار، وستحاول دفع العملية نحو الاستعراض العالمي الذي سيقدم في نهاية عام ٢٠١٦، ويتمثل الهدف في تكييف القرار مع سياق جديد لكي تسترشد به أعمالنا في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تهديدات. ونحن ملتزمون تماما بتلك المهمة الهامة، ولهذا السبب أقرت إسبانيا في نيسان/أبريل خطة عملها الوطنية المتعلقة بتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يتضمن الأهداف والمبادئ التوجيهية والهيكل التنظيمي لضمان الامتثال للقرار.

تدين إسبانيا استخدام جميع المواد الكيميائية كأسلحة، وتعرب عن قلقها إزاء الحالة في سوريا في ضوء التقارير التي صاغتها بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤيد قراري مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، ونرحب بآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة التي أُنْشئت في مقر الأخيرة. وبالمثل، نرحب بالتقدم المحرز في تدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية والمرافق الخاصة بها في سوريا. ونأمل في الانتهاء على جناح السرعة من القضاء قضاء تاما على برنامج الأسلحة الكيميائية لذلك البلد، وعلى نحو لا رجعة فيه. أما فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فسنعمل من أجل إنجاح مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والسمية الذي سيعقد في العام القادم.

ونرحب بدخول اتفاقية معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، وهي أول صك عالمي ملزم قانونا ينظم الاتجار بالأسلحة التقليدية. ويسرنا أن المؤتمر الأول للدول الأطراف المعقود في كانكون بالمكسيك في آب/أغسطس، قد مكن من تزويد المعاهدة بالمعايير والتدابير الإدارية اللازمة لتنفيذه. ويكمن التحدي الآن في إضفاء الطابع العالمي عليها لضمان تنفيذها على نحو سليم.

نشدد على أهمية برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وعلى قراراي مجلس الأمن ٢١١٧ (٢٠١٣) ٢٢٢٠ (٢٠١٥) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة – وهي أولوية بالنسبة لإسبانيا لأن انتشارها يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان ويؤجج الصراعات والجريمة المنظمة والإرهاب. وبالمثل، نرحب بكون المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية الذخائر العنقودية المعقود في دوبروفنيك بكرواتيا في أيلول/سبتمبر، قد تمكّن من اعتماد إعلان سياسي وخطة عمل ليسترشد بهما عمل الاتفاقية في السنوات القادمة.

أخيرا، نأمل أن يكون بوسع اللجنة الأولى في الأسابيع المقبلة عقد مناقشة مفتوحة تمكننا من التقريب بين المواقف وبناء مزيد من الثقة فيما بيننا.

السيدة داغر (لبنان) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولا أن أهنئكم وأعضاء المكتب على انتخابكم، وأن أؤكد لكم دعم وفد بلدي الكامل ومشاركته طيلة هذه الدورة.

يؤيد وفدي البيانين اللذين أُدْلي بهما بالنيابة عن الدول الأطراف في حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/70/PV.2) وبالنيابة عن مجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/70/PV.2).

بدأت الدورة السبعون عملها بتعهد دولي يشمل الجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة بحيث لا يتخلف أحد عن الركب، وتعزيز السلم والأمن على جميع المستويات. وفي المقابل، لن تكتب الاستدامة للسلم والأمن الدوليين ما لم تُعطَ الأولية في جدول الأعمال العالمي لنزع السلاح والإزالة الكاملة للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. يؤيد لبنان بقوة الحاجة الملحة إلى إبرام صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا بشأن الأسلحة النووية.

ويأسف لبنان أسفا شديدا لعدم تمكن مؤتمر استعراض معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية الذي انعقد في أيار/مايو الماضي من التوصل إلى نتيجة توافقية ترتكز أساسا على خريطة طريق ملموسة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. وفي هذا الصدد، يُذَكِر لبنان اللجنة بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة غير الطرف في المعاهدة، وأنها ما زالت تتهدد السلم والأمن في المنطقة من خلال الاستمرار في تكديس الأسلحة النووية، ناهيك عن رفضها وضع منشآتها النووية تحت نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن لبنان بينما نؤكد مجددا حق كل دولة في تطوير البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، يرى أن الأهداف والالتزامات المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار تظل وجيهة كما كانت دائما، ويدعو جميع الأطراف إلى تنفيذ التزاماتها، ولا سيما التنفيذ من دون مزيد من التأخير للقرار المتعلق بإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

تصادف هذه السنة أيضا مرور ٧٠ عاما على أول استخدام للأسلحة النووية. لاتزال هيروشيما وناغازاكي تمثلان تذكيرا مؤلما بالعواقب الإنسانية للأسلحة النووية. إن العالم لا يحتاج إلى دليل إضافي، ولا يمكنه تحمل استخدام كارثي آخر، أو إساءة استخدام الأسلحة النووية. لقد انضم لبنان إلى أكثر من ١١٩ بلدا في دعم التعهد الإنساني، ويتطلع إلى الالتزام العالمي بالتعهدات التي بدأت في أوسلو، ونايايريت، وفيينا وأقرتها لبنان. كما يعتقد لبنان أن تثقيف الشباب والأجيال المقبلة عن حتمية نزع السلاح النووي لا يزال يمثل أولوية في بناء عالم يسوده السلام.

ويصادف هذا العام أيضاً الذكرى السنوية الخامسة عشرة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. ويرى لبنان أنه ينبغي تعميم القضايا الجنسانية على نطاق واسع في كل جوانب عمل اللجنة الأولى. وتضمين معاهدة تجارة الأسلحة حكماً بشأن العنف القائم على نوع الجنس يعد إنجازاً في هذا الصدد. ولبنان يرحب بدخول تلك المعاهدة حيز النفاذ، ويتطلع إلى أن يجري تنفيذها على نطاق عالمي وقوي وفعال. كما نؤكد التزامنا بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونرحب باعتماد الهدف الفرعي ٤ من الهدف ١٦ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، والذي يرمي إلى ”الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة ... ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠“.

ولبنان يؤكد مجدداً التزامه باتفاقية الذخائر العنقودية. ومن واقع تجربتنا المؤلمة المستمرة منذ عام ٢٠٠٦ كضحية لتلك الأسلحة، فإننا ندين أي استخدام للذخائر العنقودية وندعو إلى تحقيق عالمية تلك الاتفاقية.

أخيراً، يواجه العالم اليوم تحديات لالتزامات بعينها قطعناها على أنفسنا قبل ٧٠ عاماً، وتتراوح من الطائرات

بدون طيار المسلحة إلى الأسلحة ذاتية التشغيل والأنشطة في الفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي. وينبغي ألا تغيب عن بالنا القيم التي قامت تلك الالتزامات على أساسها. كما ينبغي أن تظل حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من مبادئنا التوجيهية، وأن تبقى العالمية والشمولية جزءاً من الإطار العام لتنظيم كل نشاط.

شكراً لكم، سيدي، ونتطلع إلى نتيجة إيجابية لهذه الدورة. وأتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل التوفيق في عملكم.

السيد أوسوليفان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها السبعين، مؤكداً لكم دعم وفدي القوي لعملكم. كما أود أن أكرر ما أعربتم عنه من مشاعر التضامن مع حكومة تركيا وشعبها إزاء الأحداث الأليمة التي وقعت يوم السبت الماضي.

وإذ تبدأ اللجنة أعمالها الرسمية، علينا أن نتوقف للتفكير في ما نسعى إلى تحقيقه. لدينا هدف مشترك يتمثل في عالم تعيش شعوبه في سلام وأمن ورخاء. قد يبدو ذلك الهدف بعيد المنال، إن فكرنا فحسب في التحديات الجسيمة الحالية، كالتوترات الراهنة في أوكرانيا والشرق الأوسط، وخاصة النزاع الرهيب والمعاناة الناجمة عن مكافحة (داعش) في سوريا والعراق. وأهدافنا المشتركة فيما يتعلق بنزع السلاح قد تبدو بعيدة المنال أيضاً بعد عجز المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هذا العام عن الاتفاق على نتيجة بتوافق الآراء، والجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح. ولكن إن أردنا أن نحقق طموحنا الجماعي لتعزيز الأمن والاستقرار العالميين، يجب أن نجدد الالتزام بالعمل الدؤوب لاتخاذ إجراءات عملية لنزع السلاح النووي وبناء الثقة تشارك فيها الدول المعنية كافة.

هناك أسباب تبعث على التفاؤل الحذر. فخطة العمل الشاملة المشتركة، إذا ما نفذت بالكامل، ستطمئن المجتمع الدولي بشأن الطابع السلمي البحت للبرنامج النووي الإيراني. وأستراليا تثني على جهود إيران والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا والصين والاتحاد الأوروبي في التوصل إلى اتفاق، وتدعم بقوة دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجال الرصد والتحقق من تنفيذها.

وأستراليا لديها تاريخ طويل من الدعوة إلى اتباع نُهُج عملية وواقعية لنزع السلاح. وأهدافنا ليست إنسانية فحسب ولكن تهدف أيضاً إلى تعزيز أمن الدول كافة. ولذلك، نرى أن نزع السلاح الذي يفضي إلى هدفنا الجماعي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية يجب أن يشمل جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتبقى لبنات بناء نزع السلاح النووي بنفس الدرجة من الأهمية. وتشمل هذه دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، التي فتح باب التوقيع عليها قبل ما يقرب من ٢٠ عاماً.

لقد أقرت الجمعية العامة منذ فترة طويلة بالحاجة إلى فرض حظر ملزم قانوناً ويمكن التحقق منه بشكل فعال على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأستراليا ترحب ترحيباً حاراً بالتقرير الأخير لفريق الخبراء الحكوميين (A/70/81) لتقديم توصيات بشأن الجوانب الممكنة التي يمكن أن تسهم في التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى لكن لا تتفاوض عليها. ونحث الدول على النظر في هذا التقرير وعلى إيجاد سبل للمضي قدما بشأن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك في إطار مؤتمر نزع السلاح وعلى هامشه.

وأستراليا يسرها أن تكون جزءاً من الشراكة الدولية التي تقودها الولايات المتحدة من أجل التحقق من نزع السلاح النووي، وأن تتشارك مع بولندا رئاسة الفريق العامل المعني

بعمليات التفتيش في الموقع. تلك خطوات عملية ومهمة تقربنا أكثر من الصفر الشامل الذي يمكن التحقق منه. وترحب أستراليا بالبيان الذي أدلى به ممثل اليابان يوم الجمعة باسم مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح (انظر A/C.1/70/PV.3)، وستظل مساهماً فعالاً في قضايا نزع السلاح على الصعيدين الوطني ومن خلال عضويتنا في تلك المبادرة. ويتعين بذل مزيد من الجهد، خصوصاً من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. وعلى سبيل المثال، فإن الدول الأعضاء في المبادرة تطالب تلك الدول بمزيد من الشفافية.

إن التذرع بنبل الأخلاق فيما يتعلق بالأسلحة النووية لا يكفي لتحقيق نتائج عملية بشأن نزع السلاح. وعلى سبيل المثال، فإن وجود معاهدة تحظر الأسلحة النووية لا يؤدي بالدول المسلحة نووياً إلى التخلي عن ترساناتها. وعلينا أن نقبل بأنه ما زال يتعين القيام بالعمل الفعلي الجاد الضروري لجعلنا أقرب إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ولا توجد طرق مختصرة. وحين يقضي العالم على الأسلحة النووية، ربما كان ثمة ضرورة لأن يكون هناك صك قانوني دولي ما للتأكد من عدم انتكاس العملية، ولكن وجود معاهدة الآن لن يساعدنا على بلوغ ذلك الهدف. وفي حين عجز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عن تحقيق نتيجة بتوافق الآراء، فإن هذا لا يعني أن علينا أن نركن إلى خمس سنوات بالحد الأدنى من الطموح إلى أن يحين موعد الاستعراض التالي. والنتائج السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء لا تزال صالحة، بما في ذلك الوثائق الختامية لمؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، والأهم من ذلك، خطة العمل لعام ٢٠١٠.

ويسرنا أن نرى معاهدة تجارة الأسلحة تدخل حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ونحن نعي ونقدر كثيراً جهود المتابعة المكثفة من جانب العديد من البلدان، ولا سيما المكسيك، بوصفها البلد المضيف للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون، الذي عقد مؤخراً.

وأستراليا تشعر بقلق عميق إزاء التقارير المتواصلة عن استعمال الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود للقضاء تماماً على أي مخزونات متبقية من الأسلحة الكيميائية أو قدرات الإنتاج، لمنع أي جهة من الحصول على الأسلحة الكيميائية أو إنتاجها أو استخدامها ومساءلة من يفعل ذلك. وترحب أستراليا باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، لأنه يوجه رسالة قوية وموحدة إلى منتهكي اتفاقية الأسلحة الكيميائية. واستراليا ستواصل العمل مع الآخرين لكفالة تحقيق تلك الأهداف. ويقلقنا بصفة خاصة استخدام رذاذ مواد كيميائية معينة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي في إطار سيناريوهات إنفاذ القانون.

وأستراليا ترحب بالاهتمام المستمر الذي حظيت به مسألة الفضاء والأنشطة الإلكترونية خلال العام الماضي. ونرحب بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي (A/70/174). ويسرنا أن الفريق كان قادراً على النظر في قضايا تتجاوز نطاق القانون الدولي في مجال معايير السلوك المسؤول للدولة. ونتطلع إلى الانخراط في تلك القضية بشكل وثيق في الأشهر القادمة.

إن سلامة بيئة الفضاء وأمنها واستدامتها ينبغي أن تكون له أولوية أعلى من جانب المجتمع الدولي، نظراً لاعتمادنا المتزايد على الفضاء في ازدهارنا وتطورنا. وأستراليا تولي أولوية للخطوات العملية المستوفاة لحماية وصول كل دولة إلى بيئة الفضاء. ونحن ننظر إلى الشفافية وتدابير بناء الثقة، مثل تلك الواردة في مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لأنشطة الفضاء الخارجي، باعتبارها مساهمة هامة في أمن الفضاء، بما في ذلك من خلال معالجة القضية الملحة المتعلقة بالحطام الفضائي.

لقد عرف عن الأستراليين أنهم قوم يغلب عليهم الطابع العملي، ولا يميلون إلى التنظير، وما فتئنا ملتزمين بالقيام بدورنا والعمل مع الآخرين بشكل بناء وتصميم، لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار العالميين من خلال عمل هذه اللجنة الهامة.

السيد عبد الله (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): تشاطر نيجيريا المتكلمين السابقين تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجنة خلال هذه الدورة. وليس لدينا أدنى شك في أن اللجنة ستستفيد من ثراء خبرتكم وحنكتكم. ونشيد أيضا بسلفكم، السفير راتري، ممثل جامايكا، على قيادته وجهوده المقدرة.

تؤيد نيجيريا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة عدم الانحياز، وممثل وفد بلدي باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/70/PV.2).

لقد شاركت نيجيريا – في العام الماضي خلال الدورة التاسعة والستين للجنة – الدول الأعضاء الأخرى في تسليط الضوء على التحديات الأمنية الصعبة التي تواجه عالمنا. ومع ذلك، فقد حدثت تغييرات طفيفة ومن المرجح أن تمنحنا بعض الثقة أو تساعد على الحد من التحديات الخطيرة للسلم والأمن العالميين من جراء الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بالإضافة إلى عدم بذل الجهود الحازمة واللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. وفي عام ٢٠١٤ أبرز وفد بلدي في سياق التهديدات القائمة للسلم والأمن الدوليين، الأبعاد الفلكية لميزانيات الدفاع العالمي، بما في ذلك الموارد الهائلة التي تكرسها الدول الحائزة للأسلحة النووية لصون وتحديث ترساناتها النووية، إلى جانب قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية وغير المأذون لها على الوصول غير المقيد إلى مجموعة لا حصر لها من الأسلحة التقليدية.

وقد رأينا جميعا العواقب المترتبة عن الوصول غير المقيد للأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فمن أفريقيا إلى الشرق الأوسط، خلّفت المجازر وأعمال سفك الدماء التي لم يسبق لها مثيل والتي يمارسها الإرهابيون والمتمردون الحمقى بحق السكان الأبرياء مدنا وأحياء فارغة أو مدمرة أو مهجورة من جراء الخسائر الفادحة وغير المبررة في الأرواح والممتلكات وسبل العيش، علاوة على الهجرة الجماعية القسرية. ومن المؤسف أن هذا الضرب من العدوان تساعد الجهات الفاعلة من غير الدول على تمكينه ودعمه بصورة فعالة للغاية عن طريق شراء الأسلحة ونقلها بطريقة غير مشروعة.

وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، دخلت معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ. وقد وقّعت نيجيريا على المعاهدة وصدّقت عليها على أمل أن يصبح تنفيذها بصورة قوية فعالة وغير تمييزية أداة فعالة لتنظيم نقل الأسلحة التقليدية على النطاق العالمي. ويرحب وفد بلدي بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون، ويهنئ المكسيك على نجاحها في استضافة ذلك الحدث التاريخي الهام. ويشيد وفد بلدي بالتزام الدول الأطراف الـ ٧٧ في المعاهدة ويهيب بها وغيرها من الدول الأعضاء الانضمام إلى الهدف السامي المتمثل في ضمان عالم تُنظّم فيه عملية نقل الأسلحة التقليدية. وبصفتها رئيسا للمؤتمر المقبل المزمع عقده في عام ٢٠١٦، ستواصل نيجيريا العمل مع المكسيك والوفود الأخرى بهدف تيسير صياغة مشروع قرار بشأن المعاهدة على أمل أن تعتمده الجمعية العامة في دورتها السبعين. ويشدد مشروع القرار على التدابير التي اتخذتها الدول الأطراف حتى الآن لأجل ضمان التنفيذ الحازم للمعاهدة. وإذ نحث على بذل مزيد من الجهود لكي يتسنى لجميع الدول الأعضاء التصديق على المعاهدة، فإنه يجب علينا أن نشدد على أهمية ضمان نزاهتها عبر كفالتها

لحماية مصالح جميع الدول، وليس حماية مصالح منتجي ومصدري الأسلحة الرئيسيين على الصعيد الدولي فحسب.

وفي حين تتحمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي يستخدمها المجرمون والإرهابيون وغيرهما من الجماعات المسلحة المسؤولية عن قتل الآلاف، لا تزال الأسلحة النووية هي أسلحة الدمار الشامل الأشد فتكا، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هدفا نهائيا لجميع عمليات نزع السلاح في سياق مجموعة الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. ونود أيضا أن نؤكد مجددا معارضتنا لتحديث الأسلحة النووية الموجودة واستحداث أنواع جديدة منها.

ومثلما أعربت عنه المجموعة الأفريقية سلفا، تعرب نيجيريا عن أسفها لعجز مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ عن التوصل إلى توافق الآراء المنشود على وثيقة ختامية، بالرغم من الجهود المتضافرة التي بذلتها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للأخذ بآراء الآخرين. وعلى الرغم من هذه الانتكاسة الواضحة، سيواصل وفد بلدي التشديد على المخاطر والتهديدات الهائلة التي لا يمكن قياسها للبشرية من جراء استمرار وجود الأسلحة النووية. وعليه، تدعو نيجيريا إلى تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار المعاهدة. ويحدونا الأمل في أن يكون انتكاس المؤتمر الاستعراضي لهذا العام بمثابة تذكير لنا بضرورة تجديد الالتزام بتحقيق جميع أهداف المعاهدة.

وتود نيجيريا أيضا أن تشدد على بطء التقدم المحرز صوب نزع السلاح النووي عموما، وعدم إحراز الدول الحائزة للأسلحة النووية أي تقدم في القضاء التام على ترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية. وتؤيد نيجيريا بشدة الدعوة إلى فرض حظر تام على جميع الأسلحة النووية، خاصة وأنها الفئة الوحيدة من أسلحة الدمار الشامل التي لم تُحظر بعد بموجب صك قانوني دولي. وريثما يتحقق ذلك، سنواصل تأييد الدعوة إلى توفير ضمانات فعالة لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية فيما يتعلق باستخدام تلك الأسلحة أو التهديد باستخدامها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونؤكد في ذلك الصدد، ضرورة إبرام صك عالمي غير مشروط وملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤمن نيجيريا بأهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحيط علما بانعقاد المؤتمر الوزاري التاسع المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل في ٢٩ أيلول/سبتمبر، ونسلّم بأنه يمثل خطوة أساسية نحو تعزيز عملية نزع السلاح النووي. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة أيضا لكي يدعو جميع الدول التي لم توقّع أو تصدّق بعد على المعاهدة، إلى أن تفعل ذلك.

وفيما يتعلق بمؤتمر نزع السلاح، فإننا نلاحظ أن استمرار الجمود على مدى ١٩ عاما قد منع المؤتمر من الاضطلاع بولايته بوصفه المنتدى العالمي الوحيد المتعدد الأطراف لمفاوضات نزع السلاح. ولا شك في أن عجز المؤتمر لأمد طويل عن التوصل إلى اتفاق يمنعه من العمل على تنفيذ ولايته ويؤثر سلبا على سمعته ومصداقيته. ويحدونا الأمل في أن يسارع أعضاؤه إلى القيام بما هو مطلوب منهم وأن يعملوا على تحقيق الأهداف التي أنشئ المؤتمر من أجلها.

وما برحت نيجيريا تشدد على أهمية الدور الذي تضطلع به اللجنة الأولى في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة، وتود أن تؤكد مجددا أن روح التعددية ما تزال تمثّل أفضل ضمان لصون السلم والأمن الدوليين. وبالتالي، سنواصل العمل بصورة بناءة في إطار اللجنة وفي جميع المحافل الأخرى لأجل تحقيق هدف نزع السلاح. وستقدّم نيجيريا – باسم المجموعة الأفريقية وخلال جلساتنا هذه – مشاريع ثلاثة

قرارات نسعى لأجلها للحصول على تأييد جميع الوفود وهي كما يلي: معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا، وحظر إلقاء النفايات المشعة.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين. وأتطلع إلى العمل عن كثب معكم ومع جميع زملائنا في هذه المهام المشتركة الهامة بالنسبة لنا جميعا.

يصادف عام ٢٠١٥ مرور سبعين عاما على قصف هيروشيما وناغازاكي بالقنابل الذرية ونهاية الحرب العالمية الثانية. لقد سارت اليابان، طوال سبعين عاما، مسار أمة محبة للسلام، بينما حافظت باستمرار على احترام الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية وسيادة القانون، استنادا إلى مشاعر الندم العميق التي كانت تخالجها إزاء الحرب. وفي هذه السنة المعلم، جددنا التزامنا بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

من المؤسف للغاية أننا لم نتمكن من اعتماد وثيقة ختامية في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥. واليوم، يواجه نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تحديات خطيرة، ولكن يجب على المجتمع الدولي تسخير تلك التحديات كفرصة للنهوض بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. واليابان عازمة على مواصلة بذل قصارى جهودها لزيادة الحفاظ على نظام معاهدة عدم الانتشار وتعزيزها بهدف ضمان السلام والاستقرار في العالم. وبالنظر إلى نتيجة ذلك المؤتمر، ستقدم اليابان مشروع قرار إلى اللجنة بعنوان ”العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة“، تحدد فيه التدابير العملية والملموسة لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وتعتقد اليابان أن من المهم أن نعمل تدريجيا على تنفيذ هذه التدابير بهدف القضاء قضاء مبرما على الأسلحة النووية في نهاية المطاف، ونأمل وطيد الأمل في أن يحظى مشروع قرارنا بتأييد واسع النطاق.

إن معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار، وينبغي تنفيذ ركائزها الثلاث بطريقة متوازنة إذا ما أردنا المحافظة على فعاليتها. بيد أنه لا يمكن إنكار أن تنفيذ ركائز نزع السلاح النووي متخلف عن تنفيذ الركائز الأخرى للمعاهدة. وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي أدى إلى الإحباط وعدم الثقة بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، رغم أنه وفقا للوثائق الختامية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب القيام بالخطوات الواردة فيها. لذلك نحث بقوة تلك الدول على اتخاذ تدابير طوعية بشأن نزع السلاح، على الرغم من عدم الاتفاق في المؤتمر الاستعراضي الأخير. تشدد اليابان، من بين أمور أخرى، على أهمية قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة جهودها الرامية إلى تحسين الشفافية حيال ترساناتها النووية، بما في ذلك عن طريق تقديم تقارير مفصلة على نحو أكثر تواترا بشأنها خلال دورة الاستعراض المقبلة. ثانياً، نحض جميع الدول الحائزة للأسلحة على العمل على زيادة تقليص جميع أنواع الأسلحة النووية، وفي نهاية المطاف إضفاء الطابع المتعدد الأطراف على مفاوضات تخفيض الأسلحة النووية. واليابان، إلى جانب أعضاء آخرين في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، ستواصل اقتراح تدابير ملموسة وعملية من أجل تحقيق هذه الغاية.

إن ضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والبدء في أقرب وقت ممكن بالمفاوضات بشأن إنتاج المواد الانشطارية من لبنات البناء الهامة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. في الشهر الماضي، ترأس وزير خارجية اليابان، السيد فوميو كيشيدا، بالاشتراك مع نظيره

في كازاخستان، السيد إرلان إدريسوف، المؤتمر المعني بتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل. بما أن العام المقبل سيصادف الذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، تحث اليابان مرة أخرى تلك البلدان المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة على التوقيع والتصديق عليها.

فيما يتعلق بإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ولكن من دون التفاوض بشأن المعاهدة (A/70/81)، وهو تقرير تم إعداده تحت الرئاسة الكندية يعتبر وثيقة متوازنة جدا ويشمل جميع القضايا الهامة. ونهيب بجميع الدول المعنية أن تدرس التقرير على محمل الجد وأن تنظر في الخطوة التالية صوب بدء المفاوضات.

من المخيب للآمال أنه منذ عقدين تقريبا لم يتمكن مؤتمر نزع السلاح من القيام بأي عمل موضوعي بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد لدينا للتفاوض بشأن نزع السلاح. وعلى الرغم من أننا لم نعقد هذه السنة سلسلة من المناقشات الموضوعية على نحو أعمق من السنة السابقة، نعتقد أنه ينبغي للدول الأعضاء في المؤتمر أن تظهر التزامها بتنشيطه. إن المسألة ذات الأولوية لدى اليابان لم تتغير بعد، وهي البدء، في أقرب وقت ممكن، بمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن التوصل إلى معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار أمران مهمان لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وينبغي معالجتهما على نحو يعزز أحدهما الآخر. وتدين اليابان بشدة استمرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في برامجها لتطوير القذائف النووية، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة وللمجتمع الدولي بأسره. إن ذلك يشكل خرقا واضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك للمحادثات السداسية الأطراف. ونحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لقرارات مجلس الأمن تلك، والامتناع عن أي إجراءات استفزازية أخرى، والتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامج تطوير القذائف لديها بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، ترحب اليابان بالاتفاقين اللذين تمثلهما خطة العمل الشاملة المشتركة بين مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة + ٣ وإيران وخارطة الطريق التي وضعت بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإيران، الأمر الذي سيساعد على تعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويحدونا وطيد الأمل في أن يتم تنفيذها بشكل مطرد. وفي هذا الصدد، ستواصل اليابان دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تؤدي دورا هاما في التحقق والتفتيش تحت قيادة مديرها العام، السيد يوكيا أمانو.

أما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، فترحب اليابان بالانتهاء الوشيك قريبا من تدمير الأسلحة الكيميائية السورية. وفيما يتعلق باستخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة في سوريا، ترحب اليابان باتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٢٣٥ (٢٠١٥) وإنشاء آلية تحقيق مشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وتهيب بجميع الأطراف أن تتعاون تعاونا كاملا مع التحقيق. واليابان، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الصين، ملتزمة أيضا ببذل كل جهد ممكن لإتمام تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة في الصين.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الأربعين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتتوقع اليابان من المناقشة التي ستدور خلال العملية الحالية ما بين الدورات تعزيز الفهم المشترك والعمل الفعال من أجل المؤتمر الاستعراضي القادم للاتفاقية في المقرر عقده في عام ٢٠١٦.

ترحب اليابان ببدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة والانعقاد الناجح للمؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة في كانكون بالمكسيك، ونشيد بالقيادة التي تحلت بها الرئاسة المكسيكية للمؤتمر. من الجدير بالذكر أن إبرام معاهدة تجارة الأسلحة يُعد إنجازا كبيرا في تاريخ تحديد الأسلحة التقليدية، يفيد ويعزز سيادة القانون والأمن البشري، فضلا عن بناء الثقة فيما بين الدول الأطراف. ومن المهم أن نكفل بأن أساس تنفيذ المعاهدة يتمثل في زيادة تعزيزها في المؤتمر المقبل المزمع عقده في عام ٢٠١٦. ونتوقع تحقيق ذلك المسعى تحت قيادة نيجيريا بوصفها الرئيسة الحالية للمؤتمر.

في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥، شاركت ٧٦ دولة، بما فيها الدول الحائزة للأسلحة النووية، في صياغة بيان مشترك بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. ونعتقد أن التعليم يمثل أداة قيمة للمضي قدما بنزع السلاح النووي عن طريق إشاعة الوعي. ففي كل عام تسافر أعداد كبيرة من الناس، وكثير منهم يفدون من بلدان أجنبية، إلى المدن التي دمرتها الأسلحة النووية، ونأمل أن نرى المزيد من الناس يأتون ويشاهدون بأم أعينهم واقع القصف النووي.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن ضمان الأمن الوطني وتعزيز نزع السلاح، بما في ذلك نزع السلاح النووي، غير متناقضين، بل يكمل أحدهما الآخر. ومما لا شك فيه أن نزع السلاح يحسن البيئات الأمنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي ويعزز الثقة بين الدول.

تدعو اليابان بقوة جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات موحدة لتحقيق الهدف المشترك المتمثل في تحقيق عالم سلمي وآمن وخال من الأسلحة النووية من خلال جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلمة لممارسة حق الرد. وفي هذا السياق أود أن أذكر جميع الوفود بالمدة الزمنية الصحيحة طبقا لتوافر خدمات الترجمة الشفوية.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): نظرا لأن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى هذا العام.

إن وفد بلدي يأخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين اللذين أدلى بهما وفدا كوريا الجنوبية واليابان. إن بيانيهما استفزازيان ومضللان بطريقة خطيرة بل ومنافيان للعقل، ولذلك اضطر وفد بلدي إلى وضع الأمور في نصابها. ويود وفد بلدي أن يوضح موقفه بشأن أربع قضايا.

أولا، فيما يتعلق بالإشارة إلى الاتفاق النووي الإيراني في معالجة المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وفيما يخص الاتفاق النووي الإيراني، تعتقد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنه جاء نتيجة للجهود التي بذلتها إيران منذ أمد البعيد ليعترف بحقها المستقل في الأنشطة النووية وترفع الجزاءات المفروضة عليها. ولكن الحالة تختلف تماما مع حالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي دولة حائزة للأسلحة النووية، سواء من حيث الاسم والواقع، ولديها مصالح كدولة حائزة للأسلحة النووية. وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ليست مهتمة على الإطلاق بإجراء حوار لمناقشة مسألة تجميد أو تفكيك أسلحتها النووية بشكل أحادي أولا. والردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس ورقة مساومة تطرح على طاولة المفاوضات، وإنما وسيلة أساسية لحماية سيادتها وحقوقها الحيوية من التهديد النووي والسياسة العدائية للولايات المتحدة. ولذلك من غير المنطقي مقارنة الاتفاق النووي الإيراني مع الحالة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

ثانيا، فيما يتعلق بالتجربة النووية التي جرت في كانون الثاني/يناير، قدمت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اقتراحا بأنه إن أوقفت الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية المناورات العسكرية الواسعة النطاق، ستكون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على استعداد للنظر في وقف التجارب النووية. بيد أن الولايات المتحدة رفضت اقتراح جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشكل صريح، مُوضحة أن الشاغل الحقيقي للولايات المتحدة ليس التجربة النووية بل إضفاء الصبغة الأمريكية على شبه الجزيرة الكورية برمتها. إن المناورات العسكرية المشتركة التي أجرتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية عدة مرات سنويا تتجاوز حد العداء والطابع العدواني والاستفزازي، وهو ما كان أقل وضوحا حتى في أوروبا حينما واجهت هاتان الكتلتان العسكريتان بعضهما البعض خلال أوقات الحرب الباردة.

والمناورات العسكرية التي جرت مؤخرا في شبه الجزيرة الكورية تركز على القيام بالغارات الجوية وعمليات الكومندوز لاحتلال بيونغ يانغ. ومهما كان البلد مخلصا ونزيها، فإنه يقع ضحية القوي إن كان ضعيفا. فالسلام الحقيقي لا يمكن إحلاله إلا حينما يتحلى البلد بالقوة الكافية. وليس هناك خيار آخر أمام بلدي الذي يتعرض بشكل كامل لعداء أكبر دولة حائزة للأسلحة النووية. لقد حافظت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠١٣ على خط استراتيجي للتعزيز المتزامن لقواتها المسلحة النووية وتطوير اقتصادها الوطني، وقد ثبت على مر السنين موقفها الصالح.

ثالثا، بالنسبة لإطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للساتل للأغراض السلمية، فإن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي هو حق مشروع لجميع الدول. إن استخدام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية السلمي واستكشاف الفضاء الخارجي ليس ممارسة لحقها السيادي فحسب بل ممارسة لحقها القانوني بموجب القانون الدولي بوصفها دولة طرفا في معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، باعتبارها دولة تفخر بارتداد الفضاء، ستواصل إطلاق سواتل التطبيقات اللازمة للتنمية الاقتصادية في الوقت والمكان الذي تعتبره مناسبا بينما ستتيح الشفافية بقدر الإمكان وفقا للقواعد والممارسات المعمول بها دوليا. وأي شخص لديه رأي موضوعي ومنصف سيرى أن إطلاق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للصاروخ مثل إطلاق السواتل لأغراض سلمية، ولكن الذين يدفعهم القصد الكيدي وسياسة المواجهة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سيعتبرونها قذائف بعيدة المدى.

وختاما، يود وفد بلدي أن يرفض الملاحظات الطائشة التي ذكرها الوفد الياباني فيما يتعلق بالتطور النووي والقذائف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن اليابان ليست في وضع يمكنها من انتقاد قوة الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للدفاع عن النفس. وينبغي لليابان أن تعي دوما الدروس المريرة المستفادة من القرن الماضي، حينما شنت الحروب العدوانية، متأثرة بالطمع في تحقيق ما يسمى منطقة الازدهار المشترك في شرق آسيا العظمى، ولكنها تجرعت في الأجل الطويل كأس الهزيمة المرير. وينبغي ألا تسعى اليابان لطريق الخراب باختيار إحياء النزعة العسكرية بذريعة نزعة السلام الاستباقية، بل يجب أن تكسب ثقة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وغيرها من البلدان المجاورة – بداية بتسوية جميع الجرائم الماضية، بما في ذلك الجرائم الشنيعة ضد الشعب الكوري. وإذا كانت اليابان قلقة حقا من القوات المسلحة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فقد كان من الأفضل لها أن تطلب أن تقلص الولايات المتحدة سياستها العدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو السبب الجذري

الذي اضطر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى حيازة الأسلحة النووية.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يود الاتحاد الروسي أن يستخدم حقه في الرد بالرد على البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الولاإلى ات المتحدة الموجود في هذه القاعة وممثل جورجيا.

أولاً من الأهمية بمكان تقديم بعض التفسيرات أو الإيضاح فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة بأن منظومة دفاعية مضادة للقذائف في العالم لا تستهدف روسيا. واتخذت الولايات المتحدة الخطوة الأولى في تقويض الاستقرار الاستراتيجي في العالم بترك معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية عام ٢٠٠٢ وتنفيذ خططها لإنشاء منظومة دفاعية مضادة للقذائف عالمية. عقد الاتحاد الروسي على مدى عدة سنوات مفاوضات مع الولايات المتحدة وأعرب عن قلقه إزاء تلك الخطط. وفي سياق تلك المفاوضات، أعلنت الولايات المتحدة أكثر من مرة أن المنظومة العالمية الدفاعية المضادة للقذائف التي أنشأتها الولايات المتحدة ليست موجة إلى روسيا.

واستجابة لطلب الاتحاد الروسي المبرر لتقديم الضمانات القانونية للعدم استهداف روسيا، رفضت الولايات المتحدة ذلك. وبالرغم من أن ترك معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة يقوض التوازن الاستراتيجي بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، اتخذ الاتحاد الروسي خطوات غير مسبوقة صوب تعزيز خفض ترسانته النووية بالتوقيع على الاتفاق الأخير بشأن تعزيز الخفض والقيود على الأسلحة الهجومية الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. وننفذ بنجاح ذلك الاتفاق. وعلاوة على ذلك، اتخذت تلك الخطوة وفقا للتفاهم على أن إضافة إلى المنظومة العالمية الدفاعية المضادة للقذائف، هناك عوامل سلبية أخرى تؤثر على الاستقرار العالمي. وتشمل تلك العوامل وضع وتنفيذ مفهوم الهجوم العالمي الفوري، الذي يقوم على استخدام الأسلحة ذات التكنولوجيا العالية للغاية وهي زيادة لم يسبق لها مثيل في ترسانات الولايات المتحدة وحلفائها. وفي ذلك السياق، فإن روسيا لم تتمسك بالتزامتها فحسب بل تواصل الوفاء بها.

فيما يتعلق بالزعم بأننا نرفض مواصلة المفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن الاستمرار في خفض الترسانات النووية، أود أن أذكّر اللجنة بإشارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في خطاب ألقاه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، بشكل لا لبس فيه إلى إصرار الاتحاد الروسي على مواصلة المفاوضات بشأن خفض ترسانته النووية بشرط ألا تتم هذه المفاوضات في ظل ازدواجية المعايير. ما المقصود بذلك؟ يجب أن تتمثل نتائج هذه المفاوضات في تعزيز أمن جميع المشاركين فيها، بدلا من حصول بعض الدول على مزايا عسكرية على حساب غيرها. وفي الوقت الحاضر، لم تقدم الولايات المتحدة أية مقترحات لإجراء مفاوضات على أساس هذا النهج. وكلام الولايات المتحدة الفارغ تماما بخصوص هذا الموضوع غير مقبول بالنسبة لنا.

وفيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة للاتحاد الروسي، لالتزاماته المترتبة عليه، بموجب معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، إنتقد ممثل الولايات المتحدة، بشكل لا لبس فيه، ودون تقديم أي بيانات واضحة أو موثوقة، الاتحاد الروسي على عدم الامتثال لتلك المعاهدة، وهذا أمر مهم للغاية بالنسبة للأمن الدولي. لكننا نلاحظ كما فعلنا في الماضي، قيام الولايات المتحدة مرة أخرى، بقلب الأشياء رأسا على عقب. نحن الذين لدينا مخاوف جدية للغاية بشأن الطائرات بدون طيار، ونُظم إطلاق عمودية من طراز مارك ٤١، التي تندرج بسبب خصائصها، في نطاق معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة

المدى. وقوبلت مخاوفنا بتلميحات لا أساس لها. من وجهة نظرنا، فإن هذا أمر لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال. وإذا كنا نريد إجراء مناقشة جدية لتسوية كل الخلافات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن المعاهدة، دعونا نتناقش بطريقة تشبه المناقشة ذاتها التي تجري في إطار آلية موجودة لهذا الغرض، بدلا من التصريحات الشعبوية. ويتعلق الأمر بما قاله ممثل الولايات المتحدة.

وأما فيما يتعلق بما قاله ممثل جورجيا، لا يمكننا ببساطة عدم الإجابة على العديد من التصريحات القوية ضد الاتحاد الروسي. إن وحدات القوات المسلحة الروسية الموجودة على أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا موجودة هناك على أساس الاتفاقات الثنائية المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوسيتيا الجنوبية، من جهة، وبين الاتحاد الروسي وأبخازيا، من جهة أخرى. وتقوم تلك الوحدات العسكرية بمهمة هامة للغاية فيما يخص ضمان إحلال السلام والأمن في تلك الدول وأمن حدودها. ولا يمكن التشكيك في وجودها هناك، لأنه يتم من خلال الامتثال الكامل للقانون الدولي.

لن أتناول بالتفصيل التصريحات الأخرى التي أدلى بها ممثل جورجيا، ولكن سأطلب من ممثلي جورجيا عدم استنفاد حماسهم في اللجنة الأولى، بل استخدام حماسهم وطاقتهم بدلا من ذلك، في إطار مناقشات جنيف الدولية بشأن الأمن والاستقرار في منطقة القوقاز. وسيتم عقد اجتماع بشأن مجمل مختلف المسائل المتعلقة بأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر في جنيف. وأود أن أقترح أن يستعد زملائي الجورجيين لإجراء محادثات هناك، بدلا من تشويه الحقائق بطريقة لا علاقة لها إطلاقا بحقيقة الوضع. فلنكن واقعيين، وننظر إلى طبيعة الحالة في تلك الأراضي بدلا من ممارسة التفكير بالتمني.

السيد إبراهيم (الجمهورية العربية السورية): إن سوريا تؤكد من جديد إدانتها الشديدة للاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية ضد مواطنيها وجنودها، وتؤكد التزامها بالتنفيذ الكامل لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية كدولة طرف، وفي إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إنها حقيقة وواقع الآن، تحول النظام التركي الحالي من سياسته المتمثلة في صفر مشاكل إلى ١٠٠ في المائة مشاكل مع جيرانه، مما يؤثر على السلم والأمن في جميع أنحاء العالم. ويواصل النظام التركي دعمه، من خلال تمويل وتسليح وتدريب المقاتلين الإرهابيين الأجانب والمنظمات الإرهابية، وإرسالها إلى سوريا لارتكاب جرائم مروعة ضد سوريا وشعبها، وبنيتها التحتية، وتراثيها التاريخي والثقافي.

لقد أدلى ممثل النظام التركي بادعاءات كاذبة لا أساس لها ضد بلدي في محاولة منه لتوفير الحماية والتغطية على الجماعات الإرهابية التي تستخدم الأسلحة والمواد الكيميائية التي يقدمها نظامه لها، ضد المدنيين والجنود السوريين. ويبدو بأنه لا يكترث هو ونظامه ولا يهتمان بالتقارير المتعلقة باستخدام تنظيم داعش، وغيره من الجماعات الإرهابية لهذه الأسلحة المروعة، لأن نظامه قد دخل في تحالف غير مقدس مع تلك المنظمات الإرهابية.

في ٢٢ أيار/مايو، نشرت لقطات على الموقع الإلكتروني للصحيفة التركية اليومية جمهورية، تبين مفتشين أتراكا يقومون بتفتيش شاحنة تحت مراقبة رجال الأمن والمدعي العام والكلاب البوليسية. وكانت تلك الشاحنة، إحدى أربع شاحنات تحمل نفس الحمولة. وفي اللقطات، فتح المسؤول أولا صناديق وضع عليها علامة هش، وبأنها محملة بمضادات حيوية، ولكنه وجد تحت تلك الصناديق عشرات قذائف الهاون. وكانت الشاحنات الأربع تحمل ما مجموعه ١ ٠٠٠ قذيفة هاون، و ٨٠ ٠٠٠ طلقة من ذخائر الأسلحة الخفيفة

والثقيلة، فضلا عن مئات قاذفات القنابل، كانت كلها موجهة للجماعات الإرهابية في سوريا.

وينبغي للأمم المتحدة ودولها الأعضاء إلزام النظام التركي بوقف انتهاكاته الصارخة لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وإلا فإن خطر وجرائم الأعمال الإرهابية المروعة، سيطال بلدانا أخرى في جميع أنحاء العالم.

السيدة يون سيونغ – مي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أولا وقبل كل شيء، فيما يتعلق بالادعاء بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لديها وضع دولة حائزة للأسلحة النووية، فإن المجتمع الدولي قد أوضح مرارا وتكرارا بأنه لا يمكن أن يكون لكوريا الشمالية وضع دولة حائزة لأسلحة نووية، تحت أي ظرف من الظروف. وهذا ما تنص عليه بشكل واضح قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩). إننا ننصح كوريا الشمالية بالتخلي عن هذه الأوهام. وعلى بيونغ يانغ أن تدرك بأن الترسانة النووية لا يمكن أن تضمن أمنها.

ثانيا، أجريت مناورات مشتركة بين جمهورية كوريا والولايات المتحدة سنويا لعدة عقود، للرد على التهديد العسكري الواضح لكوريا الشمالية، وهي ذات طبيعة دفاعية بحتة.

وقد أُجريت تلك التدريبات بصورة شفافة أيضاً، مع إشعار مسبَق لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتحت رقابة لجنة الأمم المحايدة للإشراف.

لقد واصلت كوريا الشمالية تهديد الأمن الإقليمي والعالمي بتنفيذ ثلاث تجارب نووية لعمليات إطلاق القذائف التسيارية البعيدة المدى، فضلاً عن العديد من عمليات إطلاق القذائف التسيارية القصيرة والمتوسطة المدى. وإغراق السفينة تشيونان التابعة لبحرية جمهورية كوريا؛ والاعتداء المدفعي على جزيرة يونبيونغ من جانب كوريا الشمالية في عام ٢٠١٠؛ والاستفزازات بالألغام الأرضية والمدفعية في هذه السنة ليست سوى أمثلة قليلة تُثبِت وجود التهديد المستمر والواضح من الشمال. والحقائق غنية عن البيان.

أخيراً، أوضحت قرارات مجلس الأمن ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) أنَّه لا يحق لكوريا الشمالية القيام بأي إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وعلاوة على ذلك، أعلن مجلس الأمن بوضوح عبْر بيانه الرئاسي SC/12234 أنَّ عمليات الإطلاق التي تُجريها كوريا الشمالية هي انتهاكات جسيمة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ”حتى لو وُصفت بأنها آلية إطلاق قمرٍ صناعي أو مركبة فضائية“.

ومن المؤسف أنَّ بيانات ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تُثبت أنَّه ليس لدى بلده أية نية بأن يتقيَّد بالمعايير الدولية. والمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة تحدد واجب الدول الأعضاء بالتقيُّد بمقررات مجلس الأمن، والمادة ١٠٣ تنصُّ بوضوح على أنَّ الالتزامات بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة تسود على الالتزامات بمقتضى اتفاقاتٍ دولية أخرى.

لذا، فإنه لا يخفى على أحد أنَّ كوريا الشمالية مُلزَمة بتنفيذ التزاماتها بمقتضى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونظراً للسجل السابق لكوريا الشمالية في إجراء التجارب النووية وتنفيذ عمليات إطلاق القذائف بصفاقة، فإنَّ من الصعب جداً تبرير ادِّعائها استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أردَّ بإيجاز شديد على الملاحظات التي أدلى بها زميلنا ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وسأطرح نقطتين.

أولاً، يجب تذكير المجتمع الدولي بأنَّ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير برامجها النووية والصاروخية في انتهاكٍ لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترَك للمحادثات السداسية الأطراف. ويتعيَّن على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اتخاذ إجراءات محددة تجعلها خالية من الأسلحة النووية بشكل كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه، بغية العودة إلى الامتثال لاتفاق ضماناتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. واليابان تحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على اتخاذ تلك الإجراءات.

ثانياً، لم تكن هناك أية تغييرات في موقف اليابان وتوجُّهها الأساسيين طوال السنوات الـ ٧٠ الماضية. وبعبارة أخرى، التزمت اليابان بسياسة أساسية قِوامها الحفاظ على سياسة وطنية حصرية موجَّهة نحو الدفاع، وألاَّ تصبح قوة عسكرية تشكل تهديداً لبلدان أخرى. وإننا سنواصل الالتزام بالقضية التي دعمناها حتى الآن بصفتنا بلداً محبّاً للسلام.

السيد كفيلاشفيلي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أدلي بهذا البيان تعليقاً على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي في ممارسة حق الرد.

إنَّ جورجيا تعتبر مناقشات جنيف الدولية بمثابة إحدى الصيَغ البالغة الأهمية، ونحن نحاول أن نستفيد بشكل جيد من جميع أطرها التفاوضية لمعالجة جميع المسائل الأمنية والإنسانية، بما يشمل ردَّ الاتحاد الروسي على تعهُّد جورجيا الانفرادي بعدم استخدام القوة، فضلاً عن عودة مئات الآلاف من الأشخاص الجورجيين المشردين داخلياً واللاجئين إلى أماكن نشأتهم. لكنني أود أن أطمئن ممثلي الاتحاد الروسي إلى أنَّ جورجيا ستستخدم جميع الوسائط الأخرى، بما فيها الأمم المتحدة في الصدارة؛ مجلس الأمن؛ اللجنة الأولى ومنتديات أخرى للتصدي لجميع التحديات الأمنية التي نواجهها، وتسليط الضوء على الإجراءات غير القانونية التي اتخذها روسيا ضد جورجيا.

واسمحوا لي بالخوض في بعض التفاصيل المحددة، لأنَّ ممثل الاتحاد الروسي ذكر أنَّ لديهم نوعاً من الترتيبات الثنائية مع الأراضي المحتلة. فروسيا تحتفظ في جورجيا بآلاف الجنود وبأنظمة الأسلحة الهجومية المتطورة بدون موافقة الحكومة الجورجية، وخلافاً لبنود الدستور الجورجي. وهي تنفِّذ أسلوبها القائم على الفصل العنصري وكراهية الأجانب في مناطق احتلالها الغربية والوسطى داخل جورجيا، والتي تغطي ٢٠ في المائة من الأراضي الجورجية، وتسيطر بصورة مباشرة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك الأراضي. وهذه هي الأنظمة الروسية ذاتها التي نفَّذت التطهير العرقي والفظائع الجماعية الأخرى ضد أكثرية السكان الجورجيين في تسعينات القرن الماضي وأوائل هذا القرن. فوجود روسيا في جورجيا يشكِّل احتلالاً عسكرياً غير قانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما يشمل ميثاق الأمم المتحدة، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وعشرات الاتفاقات الأخرى في إطار نظام منظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن بنود اتفاق وقف إطلاق النار بين جورجيا وروسيا المؤرخ في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٨، والذي تمَّ بوساطة من الاتحاد الأوروبي. وقد وقَّعت روسيا وصدَّقت ما يُسمَّى معاهدات التكامل مع أنظمة الاحتلال، التي أدانها المجتمع الدولي بصفتها خطوة غير قانونية أخرى تهدف إلى ضمِّ المناطق الجورجية المحتلة.

والقوات الروسية في الأراضي المحتلة لا تقتصر على كونها تشكِّل تهديداً لسيادة جورجيا الوطنية واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية – وهي بالمناسبة دولة عضو في الأمم المتحدة، – لكنها تهدِّد أيضاً أمن جميع البلدان المجاورة والمنطقة وأوروبا على نطاق أوسع وأبعد منها بكثير. وهذا

ما يجعلنا ندعو الاتحاد الروسي مرة تلو أخرى إلى سحب جميع قواته المحتلة من جورجيا بدون أي إبطاء إضافي.

السيد بيرغمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنني آخذ الكلمة لكي أمارس حقَّ وفد بلدي في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي قبل لحظات قليلة.

إنَّ الولايات المتحدة ترفض رفضاً قاطعاً ادِّعاءات الاتحاد الروسي بشأن عدم وفاء الولايات المتحدة المزعوم بالتزاماتها وفقاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى. فالولايات المتحدة تمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الدولية بموجب تلك المعاهدات. وكما سبق أن أوضح وفدنا، إننا نؤكد أنَّ الاتحاد الروسي هو الذي ينتهك التزاماته بمقتضى معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والأقصر مدى وميثاق الأمم المتحدة.

السيد كانغ ميونغ تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر على طلب الكلمة مجدداً. وسأكون موجزاً جداً. وأود أن أقتصر على طرح نقطتين.

أولاً، إنَّ وفد بلدي يرفض كلياً البيان الذي أدلى به زميلنا ممثل كوريا الجنوبية. وقد أوضحتُ فعلياً موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حيال المسألة النووية، وهي حصيلة سياسة الولايات المتحدة العدائية تجاه بلدي، وموقفها بشأن حقه في استخدام الفضاء الخارجي لأغراض سلمية. فجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دولة نووية مكتملة فعلاً. ونحن لا نطلب من كوريا الجنوبية الاعتراف بنا بصفتنا دولة نووية.

وإننا بالفعل دولة حائزة بالكامل للأسلحة النووية، ونحن مقتنعون بأنه من خلال استخدام قوة الردع النووي للدفاع عن النفس، يمكننا صون سيادة شبه الجزيرة الكورية وسلامها وأمنها.

وفي ما يتعلق بالمناورات العسكرية المشتركة السنوية التي تجري في كوريا الجنوبية والمناطق المجاورة لها عدة مرات في السنة، فإن الجميع يعلمون أنها استفزازية وعدوانية بطبيعتها لأنها تنطوي على قاذفات قنابل نووية استراتيجية تحلّق جوا بدون توقف بعد انطلاقها من أراضي الولايات المتحدة أو جزيرة غوام إلى شبه الجزيرة الكورية، بغية إجراء تدريبات على إسقاط قنابل نووية عدة مرات في السنة. وتدخل حاملات الطائرات والغواصات المحمّلة بالقذائف النووية بشكل دائم المياه المحيطة بشبه الجزيرة الكورية أو مياه شبه الجزيرة وتشارك في مناورات الحرب النووية.

وقد يكون أمرا مفيدا إجراء حوار ومفاوضات بصورة منتظمة وسنوية، ولكن الأمر خطير للغاية عندما تجرى سنويا وبانتظام تدريبات عسكرية عدائية. فالتهديد الآتي من طرف واحد سيثير رد فعل من الطرف الآخر، وفي سياق الفعل ورد الفعل من هذا القبيل، سوف تندلع الحرب. هذا هو الدرس الذي تعلمناه من التاريخ.

ونقطتي الثانية المتصلة بملاحظات الوفد الياباني هي أن اليابان غير مؤهلة للكلام عن إزالة الأسلحة النووية. فمبادئ اليابان الثلاثة التي تتعلق بعدم الانتشار النووي ليست سوى شراك خداعية. ففي كل عام، تدخل حاملات الطائرات والغواصات النووية المياه الإقليمية لليابان وتخرج منها بحُريّة. ويجري تكديس البلوتونيوم بصورة مفرطة. وترفع الشخصيات السياسية في اليابان صوتها للدعوة إلى إحياء النزعة العسكرية والتسلح النووي في البلد. وبيان الوفد الياباني مليء بالخداع، والنفاق، والتشويه ولا يستحق حتى تناوله بصورة عابرة.

السيدة يون سيونغمي (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى. إذ يتعين

عليّ مجرد الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

من المؤسف جدا أن تواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بذل محاولات عقيمة لتبرير برامجها المتعلقة بالقذائف النووية في تحد للقواعد الدولية، وعلى حساب توفير حياة كريمة لشعبها. وطالما أن كوريا الشمالية تواصل تنفيذ برامجها المتعلقة بالقذائف النووية، فمن الواضح أن الجزاءات الدولية المفروضة على البلد سوف تستمر، بل وتتعزز. ومن شأن هذه الجزاءات أن تعمّق عزلة كوريا الشمالية، وتجعل تحقيق تنميتها الاقتصادية أكثر صعوبة.

بيد أنه إذا اتخذت كوريا الشمالية قرارا استراتيجيا بالتخلي عن برامجها النووية، فنحن مستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي لمساعدة كوريا الشمالية بشكل كامل على المشاركة في الاقتصاد العالمي والتطور السلمي. ويحدونا الأمل أن تتحرك كوريا الشمالية في هذا الاتجاه.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أولا، مبادئ اليابان الثلاثة غير النووية معروفة جيدا. فنحن نتمسك بهذه المبادئ الثلاثة، وسنواصل التمسك بها.

ثانيا، إن البلوتونيوم في اليابان لا يُستخدم إلاّ للأغراض السلمية، الأمر الذي ما برحت تؤكده الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال رصدها للضمانات كل عام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥.